جامعة المنصورة
كلية التربية

التنظيم الإداري في عهد الملك عبد العزيز
١٣٤٣-١٣٧٣هـ/١٩٢٤-١٩٥٣م

إعداد

د./ عمرو إبراهيم العمرو
أستاذ مشارك بقسم التاريخ والتراث- كلية اللغات والعلوم الإنسانية بجامعة القصيم

هند عبد المحسن الراشد
كلية اللغات والعلوم الإنسانية- قسم تاريخ حديث- جامعة القصيم

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة
العدد ١٢٥ – يناير ٢٠٢٤

التنظيم الإداري في عهد الملك عبد العزيز ١٣٤٣ـ١٣٧٣هـ/١٩٢٤ـ١٩٥٣م

د./ عمرو إبراهيم العمرو

أستاذ مشارك بقسم التاريخ والتراث- كلية اللغات والعلوم الإنسانية بجامعة القصيم

هند عبد المحسن الراشد

كلية اللغات والعلوم الإنسانية- قسم تاريخ حديث- جامعة القصيم

الملخص:

يُعنى هذا البحث برصد أهم التنظيمات الإدارية في عهد الملك عبدالعزيز منذ دخوله الحجاز ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م، إلى أن تُوفي -رحمه الله- عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م، وقد مرّ التنظيم الإداري بعدة مراحل تباين من إقليم لآخر إلى أن شمل جميع الدوائر الحكومية والأقاليم، وقد اعتمد الملك استراتيجية التدرج في وضع النظم والتغيير وفقاً لما فيه مصلحة البلاد، إذ أنه كان في بداية التشكيلات الإدارية والأنظمة الحكومية لكل إقليم نظام خاص وترتيب متبع لا يشبه الآخر. وقد استمرت هذه الفروق بين الأقاليم ما يُقارب العشرين عاماً، لكنها تضاءلت بالتدرج. وقد كان يُنظر إلى المملكة الحجازية كأنها حكومة عصرية حديثة في تشكيلاتها الحكومية وهو مالم يكن في نجد، فتنظيم الإدارة العامة للبلاد كان مُركَّزاً بدرجة كبيرة على منطقة الحجاز؛ خاصة بالسنوات العشر التي تلت توحيد تلك المنطقة، أما شؤون نجد والأمور السياسية للبلاد؛ لا سيما الخارجية فكان الملك عبدالعزيز يديرها بنفسه. وبعد توحيد المملكة اسمياً انعكس هذا التطور بشكل بارز وواضح على بناء الخدمات وتطورها، ودخلت معظم مناطق المملكة مرحلة جديدة من تاريخها. وبذلك تكون المملكة السعودية قد أتمت بناءها الوطني وبرزت ككيان سياسي موحد كامل السيادة ومستوف للعناصر الأساسية اللازمة لقيام الدولة وذلك في فترة زمنية قياسية.

الكلمات المفتاحية: *السعودية، الملك عبد العزيز، المجالس، التنظيم الإداري.*

Abstract:

This research is concerned with monitoring the most important administrative organizations during the reign of King Abdulaziz since his entry into Hijaz in 1343 AH/1924 AD, until he died - may God have mercy on him - in 1373 AH/1953 AD. The administrative organization went through several stages that varied from one region to another until it included all government departments and regions. The King adopted The gradual strategy of establishing systems and changing according to what is in the interest of the country, as at the beginning of the administrative formations and governmental systems, each region had its own system and followed arrangement that was not similar to the other. These differences between the regions continued for nearly twenty years, but gradually

diminished. The Hejaz Kingdom was seen as a modern government in its governmental formations, which was not the case in Najd. The organization of the country's public administration was largely focused on the Hejaz region. Especially in the ten years that followed the unification of that region, as for the affairs of Najd and the political matters of the country; Especially the Foreign Ministry, which was managed by King Abdulaziz himself. After the nominal unification of the Kingdom, this development was prominently and clearly reflected in the construction and development of services, and most regions of the Kingdom entered a new phase of its history. Thus, the Kingdom of Saudi Arabia has completed its national construction and emerged as a unified political entity, fully sovereign and fulfilling the basic elements necessary for the establishment of the state, in a record period of time.

المقدمة:

إن ما نشهده اليوم من تطور إداري، هو في الواقع امتداد لفترة عهد الملك عبد العزيز -رحمه الله- فإليه يرجع الفضل -بعد الله- في قيام هذا الكيان الكبير من جميع الجوانب السياسية والإدارية، إذ تمكن الملك عبد العزيز بعد ضم الحجاز أن يرسي قواعده التنظيمية والتي شملت جميع الدوائر الحكومية. فركّز ففي المراحل الأولى من تنظيم الدولة على ترسيخ كيانها السياسي مع المحافظة على أمنها، ولم يتعرض للتبيان في التنظيم بين الأقاليم، وفرض النظام بشكل شمولي دون التعرض لمؤسسات الإدارة المحلية في الأقاليم التي كونت بمجموعها المملكة؛ فاعتمد التنظيم المحلي لكل منطقة، وأن يدار كل إقليم وفقاً لما هو مألوف لدى أهلها وذلك بسبب اختلاف الظروف السكانية بين مختلف الأقاليم ورغبة من الملك في التفرغ لتثبيت الحكم وترسيخ الأمن وبناء الدولة، فنظام الأولويات لدى الملك عبدالعزيز ومساعديه انطلق من متطلبات التأسيس لا توحيد التنظيمات الإدارية.

فإن المتتبع لتاريخ التنظيم الإداري في عهد الملك عبد العزيز يلاحظ حكمته وبعد نظره، وحرصه الشديد على توخي سبل نجاح أي تنظيم، فلم يتسرع في فرض أي تنظيم أو إجراء إداري قبل أن يتأكد من توفر أسباب النجاح. فنلاحظ أن استراتيجية الملك عبد العزيز ارتكزت على التطور المرحلي في بناء الدولة ومؤسساتها، وذلك تبعاً للظروف والإمكانات المتاحة، وعلى هذه الاستراتيجية تمت عملية بناء الدولة على مراحل متتالية. فبعد أن تم التوحيد الجغرافي والسياسي، بُدء ببناء المؤسسات الدستورية والسياسية والإدارية التي من خلالها تكون هيكل سياسي ودستوري وإداري للدولة تم تطويره بالتدرج وفق خطط مرحلية في الزمان والمكان وحسبما سمحت به قدرات البلاد المادية والبشرية وظروفها الاجتماعية .فالتوحيد السياسي

والتنظيم الإداري، تأثر كل منهما بالآخر فساهما معاً في بناء مؤسسات المملكة ودعم استقرارها، سياسياً وإدارياً .

وقع الاختيار على هذا الموضوع لتسليط الضوء على تاريخ الأجهزة الحكومية ومؤسسات الدولة، فدارسة التنظيمات في مرحلة التأسيس والنشأة تبين لنا مدى التطور الملحوظ الذي حدث لهذه المؤسسة المهمة في تركيبتها ومسؤولياتها؛ فالتنظيمات الإدارية مرّت بمراحل تطويرية متعددة منذ دخول الملك عبدالعزيز الحجاز عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م، وحتى اختتم إنجازاته بإنشاء مجلس الوزراء عام ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م، والذي توفي قبل أن يفتتحه.

وتجدُر الإشارة أنّ هذا البحث اقتصر على دراسة: التنظيمات الإدارية في عهد الملك عبدالعزيز، (النشأة والتأسيس) دون التطرُّق إلى ما ارتبط في هذا التنظيم في عهده في فترات أخرى. تم تقسيم البحث إلى جانب المقدمة والخاتمة أربعة أقسام هي: أولاً: التنظيم الإداري النشأة والتأسيس، ثانياً: الإدارة في الأقاليم، ثالثاً: الإدارة في ظل التعليمات المؤقتة والأساسية، رابعاً: توحيد المملكة إسمياً، إضافة إلى قائمة بالملاحق والمصادر والمراجع.

وقد اعتمد البحث على عددٍ من المصادر المتنوعة وهي: الوثائق غير المنشورة، والكتب والصحف والمجلات، ولعل من أبرزها: صحيفة أم القرى حيث كانت الصحيفة الرسمية للمملكة العربية السعودية في فترة البحث، وتُعد من المصادر الرسمية لهذا الموضوع، فكانت الناشرة الوحيدة لقرارات الملك عبدالعزيز فيما يخص التنظيمات، ومن الكتب: كتاب. تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية، لـــ محمد توفيق صادق، لكونه كتاب جُمعت فيه المعلومات وبوبت ورتبت بشكل أظهر خصائص الجهاز بارزة خلال مراحل تطوره المختلفة، كما أنه ألم بجميع المواضيع التي تخص بحثنا.

أولاً: التنظيم الإداري النشأة والتأسيس:

حرص الملك عبدالعزيز في مرحلتي التأسيس والبناء على أن يقوي أساس بنيان دولته، وذلك لأن سلامة الأساس ضرورة لسلامة البنيان[١]. فركّز الملك عبدالعزيز جهوده خلال المرحلة الأولى من تأسيس المملكة العربية السعودية على استكمال التكوين السياسي والجغرافي للبلاد، وتوحيد أجزائها المترامية الأطراف، وفرض النظام والمحافظة على الصيغة الموحدة بشكل شمولي دون التعرض لمؤسسات الإدارة المحلية في الأقاليم التي كونت بمجموعها المملكة؛ أي أن نظام الأولويات لدى الملك عبدالعزيز ومساعديه انطلق من متطلبات التأسيس لا توحيد التنظيمات الإدارية[٢]. فظروف تلك المرحلة تطلبت تركيز السلطة الإدارية والسياسية في يد

مؤسس الدولة وذلك لانشغال الملك عبدالعزيز في تثبيت نفوذه وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار في مختلف أرجاء المملكة [٣].

فبعد أن بسط الملك عبدالعزيز نفوذه على القسم الأكبر من شبه الجزيرة العربية، بقيت الأقاليم التابعة له تخضع لأجهزة حكم وإدارة مختلفة، افترضتها الظروف المحلية للكل آنذاك[٤]، فاعتمد التنظيم المحلي لكل منطقة، وأن يدار كل إقليم وفقاً لما هو مألوف لدى أهلها هذا يرجع لأن المناطق كانت مختلفة في الظروف السكانية والمعطيات المحلية، ورغبته في التفرغ لتثبيت الحكم وترسيخ الأمن وبناء دولة متشعبة الأطراف والنظم الاجتماعية والجغرافية وكذلك في مدى اتصالها بالمناطق المجاورة وتأثرها بأنظمة وأساليب الإدارة في تلك المناطق. بالإضافة إلى ذلك، سعة مساحة المملكة وتنوع تضاريسها وصعوبة الاتصال فيما بينها كلها أسباب أدت لتمسك كل إقليم بنظامه الإداري الخاص الذي يعكس تقاليده المحلية وتفضيلات سكانه[٥].

ومن حكمة الملك عبدالعزيز في التعامل السياسي في مراحل تكوين الدولة، التدرج في التغيير وفقاً لذلك، مدركاً أن العمل يكون حسب الأولويات والظروف[٦]. فلم يكن يجر تغيرات جوهرية في أشكال الحكم والإدارة التي كانت تخضع لها هذه الأقاليم، كل على حده، بل على العكس من ذلك فإنه عمل على إبقاء ذلك في كثير من الحالات مع بعض التعديلات التي كان يراها ضرورية لضمان انتظام الحياة العامة في الأقاليم[٧]. وكان الملك عبدالعزيز يتولى شؤون الحكم ولم يُنشئ جهازاً مركزياً للدولة وقام بتعيين حكام لإدارة الأقاليم يعدون ممثلين له في الاقاليم، فكانوا يأخذون التعليمات منه مباشرة وذلك تبعاً لظروف كل إقليم، ولهم كافة الصلاحيات الخاصة بأمور الإقليم ماعدا النواحي العسكرية والشؤون الخارجية التي من اختصاص الملك، وبذلك تحققت وحدة الأقاليم في السياسة الخارجية والشؤون العسكرية[٨]، بالإضافة إلى روابط الدين واللغة التي كانت عوامل مشتركة بين جميع سكان الأقاليم، كما أن الأقاليم اتحدت جميعاً في شخص رئيس الدولة الملك عبدالعزيز[٩]. فالملك عبدالعزيز مطّلع على شؤون البلاد عامة صغيرة كانت أم كبيرة، فليس لأحد أبنائه ومستشاريه وموظفيه إلا مجرد إبداء الرأي، وهو يزودهم بالتعليمات اللازمة، ولا يبت أحد بشيء إلا بعد موافقته[١٠]. ومع هذا لم يستأثر بشؤون الحكم، أو ينفرد بحرية التصرف فهو وإن كان من الوجهة الدستورية يجمع جميع السلطات بين يديه، إلا أنه كان لا ينفرد مطلقاً باتخاذ القرارات النهائية الحاسمة التي تخص سياسة الدولة وشؤونها الداخلية والخارجية، إلا بعد أن يستشير العلماء ورجال الدين وخبراء السياسة[١١]. فكان من أولويات أساليب الملك في الحكم مشاورة المسلمين ونزوله عند كلمة الحق وإن جاءت على خلاف

رأيه[١٢]، فالملك مقيد بالشريعة الإسلامية كدستور أساسي، ومن مبادئ الشريعة الحكم بالشورى، لذلك فالملك لا يستقل برأيه[١٣]. ولم تكن المشورة من أجل البحث عن رأي مفقود أو رأي بديل وإنما هي تعزيز الرأي الصحيح الذي كان يراه، وذلك لجعله قراراً متفقاً عليه ومدعوماً من أهل الحل والعقد وأهل الخبرة، فلا تتعدد الاتجاهات[١٤]. فاتخذ الملك المشورة سبيلاً للتوصل إلى قراراته في جلائل أمور السياسة الداخلية والخارجية[١٥].

وبضم الحجاز في عام ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م، اكتملت مرحلة التوحيد، وبدأت مرحلة بناء الدولة وتأسيس نظامها السياسي والدستوري الحديث [١٦]. فبدأ التنظيم الإداري يتكون[١٧]. فلم يكن الوصول إلى هدف التوحيد نهاية المطاف، فما كاد التوحيد يتمُّ حتى بدأت عجلة التطور الحضاري والتنظيمي تدور [١٨].

وهذا لا يعني أن التنظيم لم ينشأ إلا بعد توقف العمليات الحربية، فروافد التنظيم وبداياته كانت موجودة في المناطق التي تشكلت منها المملكة وذلك بتفاوت تنظيماتها الإدارية من منطقة لأخرى أي أن التنظيمات كانت موجودة خلال التوحيد السياسي للبلاد بتفاوت بين المناطق [١٩]. ولأن تطوير التنظيم الإداري واستمراريته من أهم دعائم حفظ كيان الأمة[٢٠]، ارتكزت استراتيجية الملك عبدالعزيز على التطور المرحلي في بناء الدولة ومؤسساتها، وذلك تبعاً للظروف والإمكانات المتاحة وعلى هذه الاستراتيجية تمت عملية بناء الدولة على مراحل متتالية[٢١]. فبعد أن تم التوحيد الجغرافي والسياسي، بُدء ببناء المؤسسات الدستورية والسياسية والإدارية التي من خلالها تكون هيكل سياسي ودستوري وإداري للدولة تم تطويره بالتدرج وفق خطط مرحلية في الزمان والمكان وحسبما سمحت به قدرات البلاد المادية والبشرية وظروفها الاجتماعية[٢٢]. فنهج الملك عبدالعزيز في إصلاح البلاد وتطويرها منهجاً حكيماً، حيث كان مدركاً إمكانات بلاده المادية ومراعياً مدى تقبل أفراد المجتمع لخطواته الإصلاحية، لذلك اكتفى بما تسمح به موارد البلاد، وما يواكب عقليات المجتمع وذلك في تدرج بطئ، وصولاً إلى ما يطمح له ويرجوه[٢٣].

فكوَّن ضم الحجاز الحلقة المفصلية في تشكيل نظام الدولة وتنظيمات الحكومة الإدارية والمالية[٢٤]، إلا أنه بعد إعلان مُلكية الملك عبدالعزيز على الحجاز وإعلان السلطنة النجدية وملحقاتها –مملكة– لم يصدر أي نظام أو دستور يحدد علاقات كل مملكة بالأخرى أو يرسم الحدود الجغرافية بينهم كما أنه لم يوضع أي ترتيب يوضح العلاقة بينهما في الأوضاع الإدارية والحكومية حتى بعد صدور التعليمات الأساسية التي عينت شكل البلاد الحجازية لم يُشير إلى أية

علاقة بين الحجاز ونجد[٢٥]. إذ أصبحت الدولة في ذلك من الوجهتين الحقوقية والقانونية مؤلفة من مملكتين مستقلتين لكل منهما أوضاعها وحكومتها وطراز إدارتها يجمع بينهما ملك واحد متحدتان في السياسة الخارجية وفي شؤون الدفاع والبريد، أما من الوجهة العملية الواقعية فإن المملكتين تكاد أن تكون واحدة فلم يكن بينهم أي من الفوارق والحواجز الجمركية أو التباين الحكومي أو الحدود الجغرافية[٢٦].

ثانياً: الإدارة في الأقاليم:

يمكن تصنيف الإدارة المحلية في هذه المرحلة من تاريخ المملكة إلى فئتين، الفئة الأولى: تتمثل في إدارة الأقاليم الوسطى والشرقية والجنوبية، والتي -بسبب محافظتها على تقاليدها وعدم تأثرها بأنماط إدارية خارجية- كانت الدوائر المحلية فيها ترتكز على مجالات القضاء والمال والامارة، أما الفئة الثانية: فلها خصائص إدارية أكثر اتساعاً وتنظيماً وتمثلها الإدارة في المنطقة الغربية التي كانت تشمل إضافة إلى أجهزة الأمن دوائر القضاء والبلديات والأوقاف والصحة[٢٧]. وبهذا كان يُنظر إلى المملكة الحجازية كأنها حكومة عصرية حديثة في تشكيلاتها الحكومية وهو مالم يكن في نجد[٢٨]. وفيما يلي استعراض للتنظيمات الإدارية المحلية:

١) الإدارة في نجد والأحساء:

لم يشهد إقليم نجد تطوراً في التنظيمات الإدارية بمفهومها الحديث نظراً لبعد إقليم نجد عن المؤثرات الخارجية فحافظ على أوضاعه الإدارية القديمة والمتوارثة وسار في الإدارة على النحو الذي يوافق تلك البيئة واحتياجات سكانها، واتسمت إدارته بالطابع الشخصي الذي انسجم مع نظام المجتمع القبلي[٢٩]،كما أن تواجد الملك عبدالعزيز في الإقليم ساعد على سرعة اتخاذ القرار [٣٠]. إضافة إلى ذلك سياسة الملك عبدالعزيز في المجالس المفتوحة للعامة والخاصة[٣١]. فكان جزءاً أساسياً من نظام الحكومة السعودية يتمثل في نظام الشّورى الإسلامي المتمثل في اللقاءات المفتوحة، حيث يعقد جميع المسؤولين لقاءات مع المواطنين لبحث مشكلاتهم الخاصة، أو المشكلات المتعلقة بجهات حكومية أخرى، أو تلك المشكلات الاجتماعية التي يرى المسؤولون ضرورة الانتباه إليها[٣٢]. فكانت هذه اللقاءات من أهم الطرق الشائعة المستخدمة للشورى في المملكة، وكانت تسمى "المجالس المفتوحة" ويطلق الغرب عليها كما ذكر الشلهوب "ديموقراطية الصحراء"[٣٣]. فسياسة الباب المفتوح "المجالس المفتوحة" أحد أهم آليات التواصل والتشاور بين المسؤولين والمواطنين عامتهم وخاصتهم[٣٤]. كما أن نظام الحكم والإدارة المحلية في معظم مناطق المملكة كانت الإدارة فيه شخصية باستثناء منطقة الحجاز[٣٥].

ففي نجد اتسمت الإدارة بالبساطة وعدم التعقيد فيعد التنظيم الإداري فيها أكثر التنظيمات الإدارية في المملكة سهولة حيث اتسم بالإدارة الشخصية، فالنظام الشخصي الذي كان سائداً كان ينسجم مع نظام المجتمع القبلي الذي كان سائداً آنذاك، وبالتالي لم يكن ثمة حاجة إلى إنشاء إدارات أو دوائر مركزية، فلا يوجد في الوثائق الرسمية المتوفرة ما يشير إلى قيام دوائر ذات اختصاص معين في الإقليم(٣٦).

ولم تكن الأمور الإدارية في إقليم نجد مقننة بشكل واضح، إلا أنها اتخذت تنظيماً إسلامياً محدداً بالوزارة والإمارة، فقد كان كل أمير يتخذ وزيراً له يساعده في تدبير الأمور المالية والإدارية ومقابلة العامة من الجمهور، ولم يكن منصب الوزير بمفهومه المعروف حالياً، إذ أن صلاحياته كانت محددة ولا تتجاوز حدود القصر في كثير من الأحوال، ولقد حد من صلاحيات الوزير في التنظيم الإداري في نجد المجالس التي كان يعقدها حكام المنطقة لتدبير الأمور، وأصبحت هذه المجالس دليلاً على تميز العلاقة بين الأسرة المالكة والشعب على مر السنين(٣٧). فكانت أقسام الإدارية في نجد باختصار: الإمارات وفي بعض المدن الرئيسية المالية والقاضي بجانب الأمير(٣٨).

ثم أخذ نظام الحكم يتطور شيئاً فشيئاً، كلما تطورت شؤون الحياة في هذه البلاد نحو الاستقرار والحضارة، وكلما ازدادت تبعاً لذلك أعباء الحكم ومسؤولياته ونتيجة لذلك أشرك الملك عبدالعزيز معه بعض أبنائه بالحكم، فأناب الأمير سعود في نجد(٣٩). وهذا أول أشكال التنظيم الإداري الرسمي في نجد(٤٠). ويُعد إقليم نجد الكيان الإداري الأول للدولة على مستوى الإدارة المحلية، وذلك من خلال تنصيب الأمير سعود في ذلك الوقت حاكماً إدارياً عاماً على الإقليم، وقد حصلت الأقاليم المنظمة للدولة تباعاً على الترتيبات نفسها في الحكم والصلاحيات الإدارية في محيطاتها الجغرافية(٤١).

حيث تولى الأمير سعود –أكبر أنجال الملك عبد العزيز– مسؤولية الحكم في إقليم نجد وكان ارتباطه بالملك مباشرة ويرجع إليه جميع أمراء ومدن وقبائل نجد، والأمير هو الحاكم الإداري للمدينة والمسؤول عن جميع شؤونها الداخلية ويرتبط به مأمور المال ويرجع إليه القاضي وكان للأمير ديوان يتولى استلام جميع المعاملات ويوجهها الأمير إلى الجهات المعنية. كما يشرف على تنفيذ الأحكام الشرعية وتطبيق الأنظمة والتعليمات التي تصدر إليه، ويعاون مأمور المال في تحصيل جبايات الدولة الشرعية. وفي المدينة والقرية التي لم يكن فيها قاض كان الأمير يتولى الفصل في الخصومات ويرفع تقاريراً عن أحوال المدينة والقرية بصورة دورية إلى

حاكم الإقليم ويقترح التوصيات اللازمة لتحسين الأحوال[٤٢]. وكان يدير هذا الإقليم من الرياض[٤٣].

إن تنظيم الإدارة العامة للبلاد كان مُركَّزاً بدرجة كبيرة على منطقة الحجاز؛ خاصة بالسنوات العشر التي تلت توحيد تلك المنطقة، أما شؤون نجد والأمور السياسية للبلاد؛ لا سيما الخارجية فكان الملك عبدالعزيز يديرها بنفسه من خلال البلاط الملكي[٤٤]. فكان الديوان الملكي في نجد هو الذي يقوم بتسيير شؤون الدولة، وينقسم إلى شُعب وإدارات وهي أشبه بالوزارات بالمعنى الحالي[٤٥]. عمد الملك عبدالعزيز إلى تأسيس هذه الشُعب بمثابة دوائر حكومية، لا يقتصر دورها على الجانب المتعلق بالحكومة، بل يتعداه إلى النظر في حاجات وقضايا المواطنين على مختلف طبقاتهم كلٌ يقوم باختصاصه وفق توجيهات الملك عبدالعزيز [٤٦].

كان للملك عبدالعزيز ديواناً يشرف على الإدارة العامة بواسطته، ويمارس فيه صلاحياته، وكان يسمى بـــ "الديوان" أو "ديوان الشيوخ"[٤٧]. ومن خلال الديوان يتم رصد كل الإنجازات، وتحركات كل أجهزة الدولة في جميع مناطق البلاد، وحصر ما يجري على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتسجيل ما يجد، والتوجه بما يراه الملك مناسباً، بعد الدراسة[٤٨]، وتضم إداراته المستشارين، والعديد من الموظفين المتمرسين، والوكلاء والذين هم بمثابة هيئة حكومية[٤٩]. فإداراته تؤدي معظم الخدمات التي كان مجلس الوكلاء بالحجاز يؤديها، ولكنها لم تكن مستقلة عن دوائر الحجاز إلا بتبعيتها بشكل مباشر[٥٠].

وقد أشار الأستاذ محمد المانع في كتابه توحيد المملكة العربية السعودية، إلى صورة التباين الإداري بين الحجاز ونجد إبان فترة التأسيس فذكر أنه حين التحق بالخدمة (عام ١٣٤٤هـــ/١٩٢٦م) لم يكن بين موظفي الديوان (الملكي) من يتسلم راتباً منتظماً، فكان جلالته يدفع ما يراه بنفس الأسلوب الذي كان يدفعه لجنوده من البادية[٥١]، ولم يكن ذلك الأسلوب متبعاً في الحجاز؛ لأن الموظفين هناك كانوا يستلمون رواتب منتظمة، كما كانت عليه الحال زمن حكم الأشراف لها[٥٢]. وفي عام ١٣٤٨هـــ/ ١٩٢٩م، أمر الملك عبدالعزيز بإعادة تنظيم ديوانه في نجد من حيث تحديد عدد الموظفين وأسمائهم ورواتبهم ووظائفهم طبقاً لما هو قائم في الحجاز وقد انتدب لهذه المهمة فؤاد حمزة من مديرية الشؤون الخارجية في الحجاز[٥٣].

أما في الأحساء فلم يختلف التنظيم الإداري كثيراً عن نظام الإدارة في نجد، فارتبط أمراء مدن الأقاليم بأمير الإقليم، وكان مع الأمير في كل مدينة قاضٍ، ومأمور للمال[٥٤]. إلا أن الوضع قد تغير نسبياً بعد اكتشاف البترول حيث بدأ إنشاء بعض الإدارات التي اتخذت نوعاً من

التنظيم، وذلك في مطلع عام ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م، فأُنشئت ثلاث دوائر مركزية في مقر الإمارة بالهفوف وهذه الدوائر كما يلي: دائرة الشرطة، ودائرة المالية، ودائرة الجمارك وخفر السواحل، وتفرع منها مراكز في المنطقة[٥٥]. كما أنه كان لابد من التوسع في تقديم خدمات الأمن وغيرها من الخدمات التي تتطلبها الظروف الاجتماعية والاقتصادية؛ لذلك أُسس مكتب للأشغال والمعادن العامة في جدة عام ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٥م، وأُنشأ فرع للمكتب في منطقة الأحساء بمدينة الدمام[٥٦]. اتسم التنظيم الإداري بالأحساء بالتوسع في إنشاء دوائر ومراكز للشرطة كانت ترتبط بحاكم المنطقة ومراكز الشرطة بمدير الدوائر، فكانت معالم الإدارة في الأحساء أكثر تنظيماً من نجد في تقديم خدمات الأمن[٥٧].

٢) الإدارة في الحجاز:

بعد ضم الحجاز عام ١٣٤٤ه/١٩٢٥م، واجه الملك عبدالعزيز تحديات الإدارة فيه، مدركاً أن التنظيمات القائمة تميزه عن سائر مناطق الدولة، حيث أنها تجاوزت ما كان في نجد[٥٨]، فالإدارة في الحجاز آنذاك ذات تكوينات شكلية أقرب ما تكون إلى الإدارة الحديثة، فكان ذو أوضاع خاصة جعلته يختلف في نظام إدارته عن الأقاليم الأخرى، ويرجع ذلك إلى تواجد الأماكن الإسلامية المقدسة وتعرّضه منذ القديم إلى مؤثرات وتيّارات خارجية عن طريق الحجيج الذين كانوا يفِدون إليه كل عام ومن كل مكان، وما تطلبه إدارة الحج والزيارة والعمرة من تنظيم ساعد على وجود الاحتكاك بأنظمة الشعوب العربية والإسلامية، وكذلك بحكم التركيبة السكّانية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة لمجتمع الحجاز[٥٩].

ولما دخل الملك عبدالعزيز مكة المكرمة عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م، وجّه اهتمامه إلى الجوانب العسكرية والأمنية[٦٠]، فلم يحدث في المرحلة الأولى تغييرات في دوائر الحكومة التي كانت موجودة آنذاك، وأبقى الهيكل التنظيمي الإداري في الحجاز كما هو وعملت هذه الإدارات في حدود اختصاصاتها [٦١]. ويتضح لنا ذلك من الحوار الذي دار بين الملك عبدالعزيز ومحمد مصطفى عندما سأله: وماذا أبدلتم من نظام الحكم في الحجار؟ أجاب: "إن النظام الأساسي لحكومته لم يتغير، فأبقينا كبار الموظفين الذين عهدنا فيهم الصدق والإخلاص لنا"[٦٢].

مرت الإدارة في الحجاز بمرحلتين: المرحلة الأولى أديرت البلاد خلالها بإدارة مؤقتة ومجالس أهلية. والمرحلة الثانية: أُحكمت الإدارة على ضوء تعليمات مؤقتة وأخرى أساسية[٦٣]. ففي الحجاز جسد الملك عبدالعزيز أهدافه وأقواله بعدة إجراءات تنظيمية وإدارية، فكانت استراتيجيته في المرحلة الأولى ترتكز على أسلوب المشاركة في الإدارة من خلال آليات التعيين

والانتخاب. أما الثانية فهي وضع هياكل وتنظيمات إدارية تتماشى مع المستجدات السياسية ولكن في إطار عام ومعلوم، فشملت تلك الترتيبات الإدارية مجالس أهلية وتعليمات مؤقتة وأساسية، وكذلك النيابة العامة ونظام مجلس الشورى والوكلاء[٦٤].

الإدارة المؤقتة والمجالس الأهلية:

في المرحلة الأولى من مراحل إدارة الحجاز عينت إدارة مؤقتة ومجالس أهلية، وتعامل الملك عبدالعزيز مع الحجاز في هذه الفترة بحكمة شديدة، نظراً لمكانتها الدينية وتطور مؤسساتها الإدارية[٦٥].

الإدارة المؤقتة:

أثناء حصار جدة عين الملك عبدالعزيز حاكمين لمكة المكرمة، لإدارتها بشكل مؤقت وتكون الإدارة تحت إشرافه وبقي الحال على هذا النمط إلى حين تسليم جدة[٦٦]. وبذلك نظم الشؤون الداخلية بمكة المكرمة بتشكيل تلك الحكومة، والتي أُطلق عليها الحكومة المؤقتة "[٦٧].

وهنا نلحظ أن من عبقرية وحكمة الملك عبد العزيز وداريته بالإدارة في تشكيل حكومة متناسبة مع الأوضاع وتحديد المسؤوليات وتعيين الحقوق والواجبات وتقسيم المهام الإدارية وإسنادها لذوي الخبرة من أهل الإقليم. وقد استمر العمل بالإدارة المؤقتة حتى انقضاء موسم حج ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م؛ لأن الوقت قبل الحج كان ضيقاً لا يتسع لوضع النظم التي تسير عليها الأعمال بدقة ومراقبتها، وبعد ذلك أخذت الحكومة تفكر في وضع النظم اللازمة[٦٨].

وقد كان من بين إصلاحات الملك عبدالعزيز بروز فكرة بناء الجهاز الإداري، فتكونت خلال الفترة الأولى عدة مجالس ولجان لعبت دوراً حيوياً وفعالاً في إرساء أسس الجهاز الإداري للمملكة[٦٩]. وقد كانت بعض المجالس واللجان ذات اختصاص تشريعي والبعض الآخر منها ذو صبغة استشارية اقتصر عملها على الشؤون الإدارية[٧٠].

المجلس الأهلي بمكة:

بعد دخول الملك عبدالعزيز مكة المكرمة عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م، فكّر في أحسن الأساليب لإدارة شؤون مكة باستشارة أهل الحل والعقد فيها[٧١]. ما إن استتب الأمن في الحجاز أكد لأهاليه أن نظام حكمه سيقوم على تطبيق الشريعة، وأن الأمر سيكون شورى بين المسلمين[٧٢]. وهذا لا يعني أن الشورى لم تبرز إلا بعد ضم الحجاز إذ أن الملك عبدالعزيز عمل بمبدأ الشورى منذ بداية حكمه ولكن طابعه المؤسسي لم يتحدد إلا بعد ضمه للحجاز وذلك بتأسيس

المجلس الأهلي[٧٣]. فكان أول تنظيم رسمي للمجالس الإدارية بعد اجتماعه مع أعيان مكة المكرمة الذي شرح فيه السياسات الإدارية التي يعتزم تطبيقها.[٧٤]

فكانت أول الخطوات الإصلاحية التي قام بها الدعوة للشورى وذلك بتشكيل هيئة منتخبة من علماء وأعيان وتجار البلد لتكون مجلس أهلي شوري في مكة المكرمة للنظر في مقتضيات ومصالح البلاد، لإدارة شؤونها الداخلية [٧٥]، التي أصبحت فيما بعد نواة لمجلس الشورى [٧٦]. وبذلك أراد الملك عبدالعزيز أن يشرك أهل مكة في إدارة أمور بلدهم لأنهم أدرى بظروفها المحلية آنذاك[٧٧]. وبعد أن انتهى الاجتماع بالاتفاق على المبادئ العامة لمهام وأهداف المجلس بدأت خطوات تنظيمه وكان أولها الانتخاب[٧٨]. فطلب من الهيئة التي ستجتمع لانتخاب الأشخاص المطلوبين أن يتحروا المصلحة العامة ويقدموها على كل شيء، وأوضح لهم شروط العضوية "مواصفات الأعضاء" بقوله:" فينتخبوا أهل الجدارة واللياقة الذين يغارون على المصالح العامة ولا يقدمون عليها مصالحهم الخاصة ويكونون من أهل الغيرة والحمية والتقوى"[٧٩].

وبعد مداولات بين ممثلي الفئات الثلاث تشكل أول مجلس أهلي، وعُرضت أسماء المرشحين على الملك الذي أصدر أمره بالموافقة على ترشيحهم، وبدأ المجلس عقد جلساته تحت مسمى مجلس الشورى الأهلي[٨٠]. وباشرت الهيئة أعمالها حيث نشر رئيسها منشورها الأولى الذي أعلن فيه للأهالي بأن إدارة شؤون البلاد ستكون عن طريق هذه الهيئة وذكر أن الهيئة بدأت في عقد جلساتها تحت عنوان (مجلس الشورى الأهلي) وذكر بأن باكورة أعمالها البحث والمذاكرة في تنظيم مواد أساسية تتضمن أنواع الأعمال المنوطة بها، مراعية في ذلك مصالح البلاد والحكومة في الحال والاستقبال، وذكر أن هذه المواد لم تؤسس لتكون دستوراً لصلاحية وأعمال الهيئة الحاضرة، بل روعي فيها الأساسيات والمقتضيات الهامة الكافلة لإدارة البلاد المشرفة حالاً ومستقبلاً، وذكر بأن هذه المواد معروضة للاطلاع ليبدي كلاً من علماء وأعيان وتجار البلد رأيهم فيها، موضحاً أن الهيئة ستقبل ما تراه صواباً من الاقتراحات والمطالعات التي تقع عليها لأن المقصد الأساسي هو الصالح العام المؤدي لخدمة الوطن[٨١]. وعقد المجلس عدة اجتماعات، وضع خلالها لوائحه الداخلية، وحدد صلاحياته حيث مُنح جميع الصلاحيات، عدا الأمور العسكرية والخارجية، فهي من اختصاص الملك[٨٢]. واستمر هذا الوضع حتى تسليم جدة[٨٣].

كان الغرض من تأليف المجلس الأهلي إشراك الأهالي في إدارة بلدهم، فلما تأكد للملك عبدالعزيز أن المجلس لم يشركهم فيه حله بعد مضي ستة أشهر من قيامه لتوسيع دائرة مشاركة

الأهالي كافة، وأمر بتشكيل مجلس جديد يضم ممثلاً من كل حارة من حارات مكة، وممثلين اثنين من العلماء وممثلاً واحداً من التجار على أن يكون للجميع حق الاشتراك في اختيار أعضاء المجلس(٨٤). فأصبح المجلس يجمع بين الانتخاب والتعيين(٨٥). وفي جلسة افتتاح المجلس الجديد انتخب المجلس رئيساً ونائباً للرئيس بطريقة الاقتراع السري وأميناً للسر بطريقة الاقتراع العلني(٨٦)، فجاء هذا المجلس أكثر تنظيماً عن سابقه، وذلك بوجود نائب للرئيس وأمين للسر(٨٧). وهذا يؤكد اهتمام الملك عبدالعزيز وحرصه على ضرورة تمثيل المصالح المختلفة في تلك المجالس، اقتناعاً منه بأهمية التمثيل النوعي للأهالي كما هو الحال بضرورة وجود الأشخاص الأكفاء في تركيبة المجلس(٨٨). كما أنه اتبع سياسة توسيع دائرة الاختصاص بما يدعم مسيرة الدولة الوليدة بعد إنشاء أي مؤسسة إدارية(٨٩). وبهذا يكون الملك عبدالعزيز قد أحيا نظام الشورى الإسلامي من جديد ليسهم أهل الحل والعقد في بناء الدولة إسهاماً يتناسب مع ظروفها وإمكانياتها(٩٠).

مُبايعة أهل الحجاز:

بعد دخول الملك عبد العزيز جدة طلب أهالي الحجاز من الملك عبد العزيز أن يكون لهم الحرية التي وعدهم، ليقرروا مصير بلادهم، فأجابهم على ذلك. عندئذ تألف في جدة لجنة من أعيانها عددهم عشرون، واجتمعوا فيما بينهم، ليتدارسوا مستقبل الحجاز، فرأوا أن يواسعوا مشاوراتهم، فألفوا وفداً منهم قصد مكة، حيث اجتمع بثلاثين من أهل الحل والعقد فيها، وبعد مداولات طويلة، عقد أعضاء اللجنتين مجلساً في جمادى الثانية١٣٤٤ه/ يناير ١٩٢٦م، وقرروا فيه بالإجماع مبايعة الملك عبدالعزيز ملكاً على الحجاز، واتفقوا على شروط البيعة ونصها، ثم قدموها للملك عبدالعزيز(٩١). وفي٢٥جمادى الثانية ١٣٤٤هـ/ ١٠يناير ١٩٢٦م، بايع أهل الحجاز الملك عبدالعزيز ملكاً علي الحجاز، وأن يكون الحجاز للحجازيين، وأن يقوم أهله بإدارة شؤونه، وأن تكون مكة المكرمة عاصمة الحجاز، وأن يكون الحجاز كله تحت رعاية الله ثم رعايته(٩٢). فتكوّنت أول حكومة شرعية للحجاز بقرار من الحجازيين أنفسهم(٩٣).

الهيئة التأسيسية:

نظراً لأهمية سن الأنظمة في بداية تكوين الدول(٩٤). كان أول ما اهتم به الملك عبدالعزيز عقب تسليم جدة مباشرة، وتحقيق الاستقرار، تنظيم الدولة تنظيماً تنفيذياً وتشريعياً استجابة للرغبة العامة، واندفاعاً نحو الإصلاح، وتمشياً مع طبيعة العصر، وتمتين أركان الكيان (٩٥). فبدأ بشؤون الحجاز التي اعتنى بها عناية فائقة حرصاً منه على تقدمها وإحساسه بأهميتها،

مما سهل عليه –عندما أخذت بقية مناطق الدولة الناشئة بأسباب التطور الحديث– أن يوحد جهاز الدولة وأنظمها بعد أن حقق وحدتها السياسية[٩٦]. فبعد إتمام البيعة للملك عبدالعزيز من قبل أهالي مكة المكرمة ومندوبي أهل جدة أمر الملك عبدالعزيز بتشكيل هيئة تأسيسية تضم مندوبين من سائر مدن الحجاز[٩٧]، لتقوم بوضع التشكيلات الحكومية وصياغة التعليمات التي تمكن الجهاز الإداري من أداء مهمته، ووضع لها برنامج عمل تنطلق منه[٩٨]. فأنيطت بها مهمة وضع اسم رئيس الدولة، وتحديد العلاقات بين نجد والحجاز، والشكل الأمثل للحكومة، ووضع تشكيلاتها، وبحث وضع الحجاز من الوجهة الدولية، وشكل العلم، وأنواع النقود[٩٩]. ناقش المجتمعون تلك الموضوعات جملةً وتفصيلاً، ثم قرروا أن يلقب رئيس حكومة الحجاز "بملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها" ثم تركوا الشؤون الأخرى إلى الهيئة التأسيسية التي عملت منذ ذاك الوقت على رفعة الوطن الحديث في مضمار الحياة[١٠٠].

ثم عقدت الهيئة التأسيسية جلستها الأولى بحضور واحد وخمسين عضواً، وبعد المداولات تقرر انتخاب لجنة خاصة تتولى وضع الخطوط العريضة لتشكيلات الحكومة المقترحة، ثم عرضه على الهيئة العامة من أجل إقراره، وقد تشكلت اللجنة من ثمانية أعضاء أُنتخبوا بالاقتراع السري، وأضاف الملك خمسة أعضاء آخرين [١٠١]. انتهى أعضاء الهيئة بعد الفراغ من اجتماعاتهم إلى اتخاذ قرارات تحدد على ضوئها شكل الدولة وتشكيلات الحكومة[١٠٢].

ونظراً لأهمية إدارة الحجاز، واستكمالاً لشؤون التنظيم وتوزيع المسؤوليات، أسند الملك عبدالعزيز إلى ثاني أنجاله "الأمير فيصل" رئاسة الحكومة بمكة المكرمة ريثما ترتب التشكيلات العامة، وعين معه مجلس استشاري من ثلاثة أعضاء لمساعدته، وقد استلم سموه زمام الأمور في ١٣٤٤/٦/٢٨هـ/ ١٩٢٦/١/١٣م، وبهذا أصبح الأمير فيصل نائباً عاماً عن الملك في الحجاز[١٠٣].

ثالثاً: الإدارة في ظل التعليمات المؤقتة والأساسية:

منذ دخول الملك الحجاز بدأ يسعى لتطوير الإدارة في البلاد، فابتدأ مرحلة طويلة دامت حوالي ثلاثة عقود، ما بين ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م– ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م، متدرجاً في وضع النظم الإدارية فيما يتفق مع التغيرات الجارية، بحيث يمكن إجراء التغيرات المستقبلية المطلوبة ضمن إطاره على حسب ما يمليه تطور الظروف والأوضاع[١٠٤]. فأدار الملك عبدالعزيز إدارة دولته بتعليمات أصدرها وفقاً لمقتضى الحال، وما أملته الظروف والأوضاع في ذلك الوقت[١٠٥].

وقبل صدور التعليمات الأساسية صدر الأمر الملكي في ١٣٤٥/١/٢٠هـ-١٩٢٦/٧/٣٠م، بالعمل بموجب التعليمات المؤقتة، وتضمن تعليمات تسير عليها البلاد في نظم الحكم والإدارة من أجل استمرار العمل الإداري ريثما تصدر التعليمات الأساسية[١٠٦]. والتعليمات المؤقتة كثيرة ومتعددة، وذلك لأن صدورها كان لمعالجة أوضاع إدارية متغيرة، وكانت تمثل أول نظام لتنظيم إداري يتطرق لمسؤوليات الملك والنائب العام، ورؤساء الدوائر الحكومية[١٠٧]. فجاءت بعدة مواد تشمل ترتيبات داخلية لهذه الحكومة الانتقالية[١٠٨]، حيث تم التعامل معها كدستور مؤقت لحين صدور التعليمات الأساسية[١٠٩]. وسارت الأمور بموجب هذه التعليمات حتى صدرت الموافقة الملكية على التعليمات الأساسية في ٢١ صفر١٣٤٥هـ/٣٠ أغسطس ١٩٢٦م[١١٠].

أما التعليمات الأساسية فهي التي سار عليها الوضع بصورة شبه دائمة حتى بعد توحيد المملكة سياسياً عام ١٣٥١هـ/١٩٣٢م[١١١]. فجاءت في (٧٩) مادة موزعة على تسعة أقسام، مما جعلها أكثر شمولية من سابقتها[١١٢].

تابعت الهيئة التأسيسية التي ورد ذكرها سابقاً عقد الاجتماعات، وقد تمكنت خلال سبعة أشهر من وضع تصورها لكيفية التشكيل الإداري والمؤسسي، والدستوري والتنظيمي لجهاز الدولة خلال المرحلة المقبلة، وبعد عرضها على الملك صدرت مقترنة بموافقته عليها بتاريخ ١٣٤٥/٢/٢١هـ/١٩٢٦/٨/٣٠م، وذلك في نظام أطلق عليه "التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية"[١١٣].

كانت موادها من إملاء الملك عبدالعزيز شخصياً، ثم ترك للهيئة التأسيسية "الجمعية العمومية" صياغتها وتنظيمها، كما أنها أول نظام وضع للدولة[١١٤]. وأهم ما يسترعي الانتباه في هذا التنظيم أنه جاء رغم حداثة نشأته متلمساً نهجاً سليماً في اتجاه التكامل التنظيمي الإداري والسياسي للدولة[١١٥]

وقد اشتملت التعليمات الأساسية على تسعة أقسام[١١٦]: يختص الأول منها بشكل الدولة وعاصمتها ولغتها فنصت على "أن الدولة ملكية شورية إسلامية، عاصمتها مكة المكرمة ولغتها الرسمية اللغة العربية". والقسم الثاني والثالث بشؤون الحكم والإدارة والنيابة العامة ومسؤولية الإدارة، وقسمت أمور البلاد إلى شؤون شرعية وداخلية وخارجية ومالية وعسكرية ومعارف عامة والأقسام التابعة لكل منها، والجهات التابعة لها، ويتعلق القسم الرابع من تلك التعليمات بالمجالس الاستشارية وهي مجلس الشورى ومجالس الإدارة، ومجالس النواحي، ومجالس القرى والقبائل، وأماكن تواجد كل منهما وصلاحياته وارتباطه، وجاء القسم الخامس ليفصّل ديوان

المحاسبات وتكوينه وارتباطه واختصاصه، أما السادس فيتعلق بالمفتشية العامة، تكوينها، ورئاستها، وارتباطها، واختصاصاتها، والسابع بالمأمورين، عملهم، وارتباطهم، وكيفية اختيارهم، والثامن بالمجالس العمومية والبلدية، كيفية تكوينها، تواجدها، أعضاءها، اختصاصاتها طريقة عملها وانتخابها، وجاء التاسع بلجان الإدارة للبلديات، وأعمالها، وارتباطها[١١٧]. وتُعد التعليمات الأساسية وثيقة هامة تحدد نظام الحكم والإدارة في المملكة، ولذلك كانت ومازالت التعليمات الأساسية نقطة الانطلاق الأولى لدراسة الإدارة العامة والإرادة المحلية في المملكة العربية السعودية[١١٨].

فالتعليمات الأساسية، شكلت القاعدة الصلبة التي بُنيت عليها لاحقاً هياكل ونظم الدولة السعودية الحديثة، فمثلت البداية السليمة لنشاط مستمر قوامه التعديل والتغيير والتطوير[١١٩]. كما إن عملية تشكيل أجهزة الدولة في هذه الفترة لم تكن تعني قيام تلك الأجهزة بممارسة كافة النشاطات المتصلة باختصاصها، بل يمكن القول بأن نشاطاتها اقتصرت على الأعمال والخدمات البسيطة والمحدودة[١٢٠]. فكانت التعليمات الأساسية منطلقاً وحافزاً لإقامة حكم نظامي في البلاد[١٢١]، كما أنها كانت بمثابة الأساس التنظيمي والمرجع القانوني لترتيب جهاز الدولة الوليدة وإدارتها[١٢٢].

وقد طبقت التعليمات الأساسية على الحجاز وحده، أما باقي الدولة فقط احتفظت بالأسلوب التقليدي للحكم، حتى بعد توحيد البلاد تحت اسم المملكة العربية السعودية[١٢٣]. ومع أن التعليمات ظلت دستوراً للحكومة في الحجاز حتى بعد التوحيد السياسي إلا أنه ما مع مرور الأيام وتطور النظم أصبح لا بد من مسايرة سنن التطور والتعامل معها حتى لا تتعطل مسيرة الحياة والمجتمع[١٢٤]. لذا طرأ على بعض أقسامها تعديلات عديدة في أوقات مختلفة، الجدير ذكره أن بعض المواد ألغيت نتيجة لتناقضها مع السلطة التنفيذية، بينما انتهت بعض المواد الأخرى نتيجة لوجود إدارات حكومية جديدة [١٢٥]. وبمقتضى تلك التعليمات نُظمت الإدارة في الحجاز على أسس إدارية متطورة، ووضعت النواة الأولى لتشكيل الجهاز الحكومي التشريعي والتنفيذي، ومن أهم ما استحدثته هذه التعليمات النيابة العامة، ومجلس الشورى[١٢٦].

النيابة العامة:

تمثل الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي في المراحل الأولى من بناء الجهاز الإداري للمملكة، في ديوان النائب العام للملك في الحجاز[١٢٧]، الذي جاء إنشاؤه نتيجة الإصلاحات التي أدخلها الملك عبدالعزيز بعد ضم الحجاز، وكما ذكرنا سابقاً أن الملك عبدالعزيز عين ابنه الأمير

فيصل بن عبدالعزيز رئيساً للحكومة ومرجعاً للدوائر الرسمية تحت لقب النائب العام لجلالة الملك في الحجاز، ومعه مجلس استشاري مكون من ثلاثة أعضاء، ثم رفع عدد أعضائه إلى خمسة من أجل تقديم المشورة للنائب العام(١٢٨). وجاءت المادة السابعة من التعليمات الأساسية مؤكدة منصب النائب العام التي جاء فيها:"... يعين من قبل صاحب الجلالة الملك (نائب عام). ويقدر اللزوم مديرون ورؤساء لتدوير أمو الحكومة"(١٢٩). وأصبح تشكيل الحكومة وفقاً لما جاء في التعليمات الأساسية أصبح النائب العام يشرف على تنظيم وإدارة جميع الأمور تحت توجيهات الملك عبدالعزيز باستثناء الأمور الخارجية والعسكرية التي يشرف عليها الملك نفسه(١٣٠).

ونظراً للزيادة المطردة في عدد الأجهزة الحكومية وارتباطها بالنائب العام، اصبح من الضروري إحداث جهاز إداري لمساعدة النائب العام على أداء عمله تحت مسمى النيابة العامة(١٣١). فنصّت التعليمات الأساسية على أن تكون للحجاز "نيابة عامة" تمثّل المرجع العمومي لجميع دوائر الحكومة في داخل الأقاليم، ويشرف عليها "النائب العام" الذي يتم تعيينه من قِبل الملك، والنيابة العامة بدورها مسؤولة أمام الملك الذي يُعدّ مركز السلطة العليا في البلاد(١٣٢).

أنشئت النيابة العامة عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م، لتكون بمثابة جهاز تنسيقي وحلقة وصل بين النائب العام والأجهزة الحكومية، وقد أكدت التعليمات الأساسية على أهمية النيابة العامة ومكانتها في الهيكل التنظيمي للدولة باعتبارها مرجعاً عمومياً لجميع دوائر الحكومة وأقسام إداراتها، وأن كل واحد من مديري الدوائر ورؤسائها يكون مسؤولاً عن تصريف شؤون إدارته، والنيابة العامة مسؤولة أمام الملك(١٣٣). فجاء إنشاؤها تنفيذاً لسياسة الملك عبدالعزيز التي تهدف إلى إعادة تنظيم أجهزة الدولة الإدارية من أجل بسط السلطة على جميع مناطق دولته، مع مراعاة الفروق الإقليمية المختلفة، والتدرج بها نحو المركزية، وقد جاء تشكيلها مرناً بحيث يعدّل وفقاً للمستجدات، وما يطرأ من أهداف، وما يكشف من عقبات لمواكبة التطور.(١٣٤))

ونتيجة لنمو الجهاز الإداري، توسعت أعمال النيابة العامة وكثرت مسؤوليات النائب العام، وبناءً على ذلك أُعيد تشكيل النيابة العامة في ١٣٤٩/٤/٥هـ ١٩٣٠/٨/٣٠م، فعُين معاونان للنائب العام(١٣٥)، لدراسة المعاملات وتلخيصها وبيان موافقتها للأنظمة والتعليمات وذلك في الديوان والمالية والمحاكم الشرعية ومجلس الشورى إضافة إلى الدوائر الحكومية(١٣٦). وفي عام ١٣٥٠هـ/١٩٣١م، أُعيد تشكيل النيابة العامة رغبة في تسهيل سير الأعمال الرسمية وتخفيف الأعباء عن عاتق النائب العام الأمير فيصل فقُسم ديوان النيابة العامة إلى شعبتين:

إحداهما تختص بالنظر في الشؤون المتعلقة بالأمور الداخلية، والأخرى تختص بالنظر في الأمور الداخلة ضمن صلاحيات النائب العام بصفته رئيساً للحكومة(١٣٧).

ظلت النيابة العامة تمارس دورها المرسوم لها بموجب التعليمات الأساسية حتى صدور نظام مجلس الوكلاء العام ١٣٥٠هـ/١٩٣٢م، الذي ألغى النيابة العامة وقسم صلاحياتها واختصاصاتها إلى قسمين: قسم تكون منه رئاسة مجلس الوكلاء، ويشرف على الديوان الملكي، ومديرية الشؤون العسكرية، ووزارة الخارجية، ووكالة المالية، ورئاسة القضاء، وأمراء ملحقات الحجاز، ومجلس الشورى. وقسم تكون منه وزارة الداخلية، التي أنشئت بموجب نظام مجلس الوكلاء بهدف الإشراف على جميع دوائر الأمور الداخلية التي كانت ترتبط بالنيابة العامة حسب التعليمات الأساسية(١٣٨).

ويبدو أن هذا التنظيم أدى بعد تطبيقه إلى نوع من التعقيدات الإدارية، فتعارض ذلك مع أهداف التنظيم الجديد الذي قصد به تسهيل الإجراءات، وضمان حسن الأداء الوظيفي، فتقرر إلغاء وزارة الداخلية ودمج أعمالها ضمن ديوان رئاسة مجلس الوكلاء وذلك في غرة محرم ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م(١٣٩). وبالرغم من أن نظام مجلس الوكلاء نص على إلغاء النيابة العامة، فإن الملاحظ أن النيابة العامة -كجهاز إداري- لم يتم إلغاؤها بصورة عملية(١٤٠)، حيث استمرت تؤدي وظيفتها كديوان للنائب العام في الحجاز مع الإشراف على الدوائر الحكومية هناك حتى أُلغيت بصورة رسمية بعد صدور أمر ملكي في عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م، يقضي بتحويلها إلى ديوان لرئيس مجلس الوزراء وسيأتي تفصيله لاحقاً. (١٤١). وهكذا فقد شكلت النيابة العامة نواة السلطة التنفيذية(١٤٢).

لجنة التفتيش والإصلاح الإداري:

لمراقبة سير أجهزة الإدارة الحكومية التي انبثقت عن التعليمات الأساسية ومدى فعاليته، ولتطوير الجهاز الإداري أمر الملك عبدالعزيز بتشكيل لجنة عرفت باسم لجنة التفتيش والإصلاح الإداري نهاية عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٧م(١٤٣)، لتقوم بدراسة الجهاز الإداري والتعرف على مواطن الضعف فيه، ومراجعة الوضع وتقديم كافة الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتطويره وفقاً لما تقتضيه مصلحة البلاد(١٤٤).

وكان الهدف من تشكيلها مراقبة الأجهزة الإدارة الحكومية التي انبثقت عن التعليمات الأساسية ومدى فعاليته حين يوضع موضع التطبيق العملي، وهذا يُظهر أن المسؤولين توقعوا أن التطبيق العملي لمواد التعليمات الأساسية قد يكشف عن خلل إداري فوضعوا الوسيلة التي تقويه،

حيث جاء إنشاء هذه اللجنة بعد تسعة أشهر من بدء تطبيق هذه التعليمات[١٤٥]. فتشكلت بقصد إقرار ما ثبت بالتجربة صلاحه، وإصلاح ما تدعو الحاجة إلى إصلاحه عن طريق النظر فيما يقترحه المواطنون أو يشكون منه، سواء كانت إدارة حكومية أو موظفاً فيها[١٤٦]. وقد كلفت النيابة العامة التي يرأسها الأمير فيصل بالإشراف على لجنة التفتيش والإصلاح[١٤٧]. ومن أهم إنجازات لجنة التفتيش والإصلاح في تلك الفترة، بعض المقترحات في مسائل تنظيمية منها: إصدار نظام الشورى، وتكوين مجلس تنفيذي يساعد النائب العام بتنسيق العمل بين الدوائر الحكومية[١٤٨]. الذي تشكل عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م، من رؤساء الدوائر الحكومية في الحجاز لمساعدة النائب العام في مهامه التنفيذية وليكون أداة تنسيق بين مختلف الدوائر الحكومية في الحجاز[١٤٩].

مجلس الشورى:

الشورى مبدأ إسلامي أمر به الشرع، قال تعالى: {وشاورهم في الأمر}[١٥٠]، وقال تعالى: {والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم}.[١٥١] فللشورى أهمية كبرى في أي تنظيم لأنها تمثل الطريق السليم الذي يوصل إلى أفضل الآراء وأنفعها[١٥٢]. أخذت الشورى في عهد الملك عبدالعزيز عدة أشكال، بدايتها المجالس الأهلية والهيئات الاستشارية، والمستشارون، واللجان المتخصصة، وأهل العلم، والأعيان، ورؤساء العشائر، والقبائل، ثم تلا ذلك أول تنظيم رسمي لمجلس الشورى[١٥٣]. و لأن نظام الشورى من أهم ملامح حكم الملك عبدالعزيز، بادر إلى سن المراسيم الخاصة به، ولم يزل يوجه في تطويره حتى جعله حقيقة تعيش في ظلها البلد يومئذ، وهو بهذا يكون قد وضع حجر الأساس في نظام الشورى[١٥٤].

وقد مرَّ تشكيل ونظام مجلس الشورى بمراحل متعددة فكان أول تنظيم رسمي لمجلس الشورى في عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م، باسم المجلس الاستشاري العام الذي يتكون من أعضاء غير متفرغّين[١٥٥]، ومجلس الشورى هذا إنما هو تطوير لمجلسين، الأول المجلس الأهلي الذي شُكل في عام ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م،والثاني المجلس الاستشاري الذي شكل عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م، ليعاون النائب العام[١٥٦]، فكما ذكرنا سابقاً أن التعليمات الأساسية قد نصت في قسمها الرابع على تشكيل مجلس شورى من النائب العام ومستشاريه، وستة أعيان يعينهم الملك، برئاسة النائب العام لمدة سنة[١٥٧].

لم يعمل هذا المجلس سوى عشرة أشهر تقريباً، ثم صدر بلاغ من النيابة العامة في ٧ /١/ ١٣٤٦هـ/٧ /٧/ ١٩٢٧م[١٥٨] ، يقضي بحل المجلس عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م، بناءً على

انتهاء مدته[١٥٩]. وبعد يومين من حله تشكل المجلس الجديد لعام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م، فكان أول مجلس للشورى من أعضاء متفرغين مكوَّن من ثمانية أعضاء، وأسندت رئاسته للنائب العام، وافتتح الملك المجلس في دورته الجديدة لعام ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م، وصدر أول نظام للمجلس في اليوم نفسه[١٦٠]. وأعطى النظام المجلس صلاحيات واسعة كمعالجة قضايا الميزانية العائدة للدولة وللبلديات، وتنفيذ المشاريع العمرانية والاقتصادية، وسن القوانين والأنظمة، واستخدام الموظفين المحليين، والأجانب، "صلاحيات تشريعية واستشارية" ، وقد مارس المجلس أعماله وفقاً لنظامه لمدة سنة تقريباً[١٦١]. وفي مطلع عام ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م، صدر النظام الجديد لمجلس الشورى متضمناً بعض التعديلات الشكلية على النظام السابق[١٦٢]، وأصبح المجلس يتألف من العدد الذي يراه الملك دون التقيد بعدد معين[١٦٣].

وباعتبار المجلس تجربة جديدة تخوضها البلاد، حرص الملك عبدالعزيز على ألا يأخذ المجلس شكل الاستمرار، ففي كل عام يعاد النظر فيه على ضوء ما تسفر عنه التجارب السابقة، وصولاً لمبدأ الكمال وتوفير عوامل المرونة والانطلاق لتطوير البلاد وتقدمها[١٦٤].وقد استمر المجلس في ممارسة أعماله إلى أن بدأت صلاحياته تضعف شيئاً فشيئاً، وذلك بعد تأسيس مجلس الوزراء عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م.

مجلس الوكلاء:

خلال الفترة الممتدة من عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م إلى عام ١٣٥٠هـ/١٩٣٢م، قام الملك عبدالعزيز بسلسلة من التنظيمات والإصلاحات الإدارية، فنتج عن ذلك تعاظم المسؤوليات والأدوار التي كان يقوم بها نائب الملك في الحجاز، لذلك أصبح من الضروري إحداث جهاز تنفيذي مركزي ليتولى التنسيق بين مختلف الدوائر الحكومية[١٦٥]؛ لأن النيابة العامة أصبحت غير قادرة على النهوض بأعباء الجهاز الحكومي ومواجهة التوسع المستمر في أعمال وخدمات الحكومة المختلفة والاضطلاع بمهام السلطة التنفيذية في الحجاز[١٦٦]، فاقترحت لجنة التفتيش والإصلاح تشكيل مجلس تنفيذي؛ من رؤساء الدوائر الحكومية، لمساعدة النائب العام على القيام بمسؤولياته وليكون أداة تنسيق بين مختلف الدوائر الحكومية في الحجاز، ولتتمكن –هذه الدوائر– من وضع خطط وبرامج مدروسة[١٦٧]. فجاء مجلس الوكلاء تطويراً لفكرة المجلس التنفيذي الذي تشكل عام ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م، كما مر معنا سابقاً [١٦٨].

صدر نظام مجلس الوكلاء في ١٣٥٠/٨/١٩هـ/ ١٩٣١/١٢/٢٩م، و أصبح مسؤولاً عن الشؤون التنفيذية، برئاسة نائب الملك في الحجاز سمو الأمير فيصل بن عبدالعزيز، وعضوية كلاً

من: وكيل الخارجية، ووكيل المالية، ووكيل مجلس الشورى، وكل منهم مسؤول عن جهته وجميعهم مسؤولون أمام الملك عن سياسة الدولة العامة[١٦٩]. وضح نظام المجلس لعام ١٣٥٠هـ/١٩٣١م، والمعدل في عام ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، كيفية تشكيل المجلس ونظامه الداخلي وصلاحيات واختصاصات المجلس ورئيسه، فتم العمل بموجب هذا النظام طيلة فترة المجلس التي انتهت عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م[١٧٠].

ومن أبرز صلاحيات وسلطات المجلس أن الملك هو الذي يمده بالسلطة، وهو منبعها، وأعضاؤه المجلس مسؤولون بالتضامن عن السياسة العامة للحكومة أمام الملك، وكل وكيل مسؤول عن أعماله أمام رئيس المجلس[١٧١]. وتنحصر صلاحيات مجلس الوكلاء في الآتي: رسم السياسة العامة للدولة، مناقشة وبحث أمر يرغب بحثه ومناقشته شريطة أن يكون ذلك ضمن السياسة العامة للدولة، كما أن رئيس المجلس يقوم بتنفيذ قرارات المجلس، وقرارات المجلس قابلة للتنفيذ دون أخذ موافقة الملك عليها[١٧٢]، ويرجع ذلك لطبيعة الأعمال والمركز الذي يتمتع به رئيس المجلس الأمير فيصل بن عبدالعزيز آنذاك، فقد كان نائباً للملك في الحجاز ورئيساً لمجلس الشورى ووزيراً لوزارة الخارجية والداخلية ومرجعاً لكافة الدوائر الحكومية في الحجاز، وهذا المركز هيأ له سلطات واسعة في الدولة[١٧٣].

غير أن هذه السلطات اقتصرت على منطقة الحجاز فقط، فظل هذا المجلس مسؤولاً عن مهام السلطة التنفيذية للحجاز لمدة ثلاثة وعشرين عاماً[١٧٤]. فاستقرت إدارة الشؤون الإدارية في الحجاز عن طريق قيام المجلس، بالمهام والإجراءات المحددة له تحت سلطة النائب العام، إلا أنه يلحظ أن المجلس بدأ يتطور بالتدرج، فقرارات المجلس تجاوزت الحجاز، وامتد مفعولها إلى معظم مناطق المملكة ومرافقها الإدارية، وبذلك يتحول تدريجياً لجهاز مركزي يغطي معظم مناطق المملكة، ممهداً لتحويلة فيما بعد إلى مجلس الوزراء عام ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م، بصورة طبيعية[١٧٥].

رابعاً: توحيد المملكة اسمياً:

كان بناء المملكة الحضاري يتماشى مع ظروف كل مرحلة و ما يناسبها من تنظيم وتطوير، فكلما اتسعت الدولة رافق ذلك تدرج بالتنظيمات الإدارية تبعه تدرج في المسميات التي كانت تطلق على الدولة[١٧٦] في كل مرحلة وما يلقب به الملك تبعاً لتلك المسميات[١٧٧]، وهذا التدرج في استخدام الألقاب الرسمية يوضح الظروف التي مرت بها الإدارة في عهد الملك عبدالعزيز، إذ تدرجت من التجزئة الإقليمية إلى الوحدة المركزية المطلقة[١٧٨].

فكان آخر ما أطلق على الملك عبدالعزيز بعد توحيد المملكة السياسي لقب (ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها) إلا أنه تبين أن هذا اللقب لا يتفق مع وضع البلاد الحقيقي فهي دولة كبيرة تحتاج إلى اسم يشمل كافة أقاليمها ومناطقها، ولتحقيق ذلك اجتمع مستشارو جلالته وأفراد الأسرة المالكة وبعض زعماء العرب، فوجدوا أن الوحدة السياسية لابد أن تصاحبها وحدة في الاسم[١٧٩]، وأنه لم يبقى حاجة للفروق الشكلية في الأوضاع مادامت روابط الدين واللغة والعنصر عوامل مشتركة بين المملكتين كما أنهم اتحدوا جميعاً في شخص رئيس الدولة الملك عبدالعزيز، فأصدر الملك مرسوماً ملكياً يحمل الرقم ٢٧١٦ وتاريخ ١٧ جمادى الأولى ١٣٥١هـ/ ١٨ سبتمبر ١٩٣٢م، وأمر فيه بتحويل اسم المملكة إلى " المملكة العربية السعودية" ابتداء من يوم الخميس ٢١ جمادى الأولى[١٨٠].

وبعد توحيد المملكة إسمياً انعكس هذا التطور بشكل بارز وواضح على بناء الخدمات وتطورها، ودخلت معظم مناطق المملكة مرحلة جديدة من تاريخها[١٨١]. فإلى جانب المجالس واللجان التي أدّت دوراً كبيراً في بناء الجهاز الإداري في البلاد ظهرت تطورات مطردة في وظائف الدولة أدت إلى تحول بعض من الإدارات الحكومية إلى وكالات ومن ثم إلى وزارات[١٨٢]، وجاء ذلك ضمن نهج الملك عبدالعزيز في النمو التدريجي للجهاز الإداري مكتفياً بما تطيقه موارد بلاده، وما يتحمله أهلها من تدرج بطئ حيث كان يقول: "في الأناة السلامة"[١٨٣]. فنلاحظ أنه في البداية تم تجميع وتنظيم الأعمال المتشابهة في مديريات أو إدارات، ثم جُمِّعت وطوّرت الإدارات ذات الاختصاصات المتماثلة، إلى أن وصل إلى رفع مستوى بعضها إلى وزارات[١٨٤]. وقبل عام ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م، لم يكن هناك إلا ثلاث وزارات الخارجية والمالية والدفاع[١٨٥]، ثم توالى إنشاء الوزارات التي تشرف على مرافق الدولة، فصارت إلى جانب وزارة الخارجية وزارة المالية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية والصحة [١٨٦].

وبذلك تكون المملكة السعودية قد أتمت بناءها الوطني وبرزت ككيان سياسي موحد كامل السيادة ومستوفٍ للعناصر الأساسية اللازمة لقيام الدولة وذلك في فترة زمنية قياسية[١٨٧]، فبعد استكمال وحدتها السياسية والجغرافية، ووضع الأسس لإقامة الهياكل والمؤسسات الإدارية، تضاعفت حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة وأصبح من الضروري إيجاد جهاز إداري مركزي وبصلاحيات أوسع من أجل تحمل أعباء جهاز آخذ في النمو والتوسع ليشمل جميع مناطق المملكة، لذا أنشئ مجلس الوزراء في مطلع ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م[١٨٨]، ليقوم بهذا الدور، وترتب على ذلك إلغاء مجلس الوكلاء[١٨٩]. فمثّل إنشاء المجلس مرحلة مهمة ونقطة تحول في

النظام الإداري في المملكة، وكان خاتمة المطاف لإنجازات الملك عبدالعزيز –رحمه الله– فبعد مضي شهر من تأسيس المجلس، توفي الملك عبدالعزيز في ١٣٧٣/٣/٢هـ/ ١٩٥٣/١١/٩م، قبل أن يبدأ مجلس الوزراء في أولى أعماله(١٩٠).

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الأنظمة والتعليمات التي صدرت في عهد الملك عبد العزيز بلغ (٢٢٩) نظاماً، و (٩٤) بنداً من التعليمات وهي تشبه النظام، و (٥٣٤٢) قراراً إدارياً؛ و (٥٩١٩) أمراً، كلها تعالج أوضاعاً إدارية، بعضها موجهة إلى منطقة محددة أو صدر لمعالجة قضية معينة ولكن أكثرها اتخذ سوابق بنى عليها مجلس الشورى قراراته. فهذا الكم الكبير من النظم والتعليمات خلال فترة (٣٠) عاماً من بناء مؤسسات المملكة إدارياً، تبين حرص المؤسس –الملك عبدالعزيز– على تنظيم الإدارة(١٩١).

الخاتمة:

- بدأت التنظيمات الإدارية تتكون عقب دخوله الحجاز في عام ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٤م، مع وجود روافد لبدايات التنظيم في المناطق التي تشكلت منها المملكة وذلك بتفاوت تنظيماتها الإدارية من منطقة لأخرى.
- كانت التنظيمات متباينة في الأقاليم في بداية التنظيم، وذلك بسبب اختلاف الظروف السكانية والمعطيات المحلية، إضافة إلى رغبة الملك في التفرغ لتثبيت الحكم وترسيخ الأمن.
- التدرج في التغيير وفقاً للأولويات والظروف، كانت من استراتيجيات الملك عبد العزيز والتي بُنيت عليها الدولة على مراحل متتالية. فمنذ دخول الملك الحجاز بدأ يسعى لتطوير الإدارة في البلاد، دام ذلك حوالي ثلاثة عقود، ما بين ١٣٤٣هـ/١٩٢٤م– ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م.
- أدار الملك عبد العزيز الأقاليم عن طريق تعيين حكام لإدارة الأقاليم يعدون ممثلين له في الاقاليم، فكانوا يأخذون التعليمات منه مباشرة وذلك تبعاً لظروف، فلم يُنشئ جهازاً مركزياً للدولة.
- كان أول أشكال التنظيم الإداري الرسمي في نجد إنابة الملك عبد العزيز ابنه سعود في نجد، وذلك بعد أن تطور نظام الحكم شيئاً فشيئاً، فتبع ذلك تطور في شؤون البلاد فازدادت تبعاً لذلك أعباء الحكم ومسؤولياته ونتيجة لذلك أشرك الملك عبد العزيز معه بعض أبنائه

بالحكم، فأناب الأمير سعود في نجد. وعلى ذلك فيُعد إقليم نجد الكيان الإداري الأول للدولة على مستوى الإدارة المحلية.

- إن التنظيمات القائمة بالحجاز ميزته عن سائر مناطق الدولة، حيث أنها تجاوزت ما كان في نجد.
- أول نظام وضع للمملكة كانت مواده من إملاء الملك عبد العزيز شخصياً، وصيّغ ونظم من قِبل الهيئة التأسيسية وهو ما يسمى بـــ" التعليمات الأساسية"، فتُعد أول دستور إداري للمملكة يفصل في شكل المملكة ونظامها وعاصمتها ولغتها وتشكيلاها. فوضعت التعليمات الأساسية النواة الأولى للرقابة الادرية على المؤسسات والأجهزة الحكومية.
- هذا الكم الضخم من النظم والقرارات التشريعية التي صدرت خلال مراحل التطور الإداري أخضعت للشرع، مما ساعد على بناء مؤسسات عصرية حديثة أخذت بكل وسائل العصرية ومقوماتها والتزمت بتطبيق الشرع، وهذا التفاعل بين الانظمة المستحدثة وبين مبادئ الشرع يمثل واقع الحياة الجديدة التي استحدثت مع تحديث أنظمة المملكة، وهي تعكس حرص الملك عبد العزيز على صبغ إدارته بالصبغة الإسلامية.
- تماشى بناء المملكة الحضاري مع ظروف كل مرحلة وما يناسبها من تنظيم وتطوير، فكلما اتسعت الدولة رافق ذلك تدرج بالتنظيمات الإدارية تبعه تدرج في المسميات التي كانت تطلق على الدولة، وبعد توحيد المملكة اسمياً انعكس هذا التطور بشكل بارز وواضح على بناء الخدمات وتطورها، ودخلت معظم مناطق المملكة مرحلة جديدة من تاريخها.
- مثَّل قيام النيابة العامة في الحجاز بداية تشكيل رئاسة الجهاز الإداري المركزي، ثم جاء بعد ذلك دور المجلس التشريعي وهو مجلس الشورى الذي أسهم في توحيد النظم والتنظيمات وأساليب العمل الإداري، وتولى مجلس الوكلاء مسؤولية التنفيذ وتنسيق الجهود بين مختلف الدوائر الحكومية في الحجاز خاصة وبعض مناطق المملكة في فترات متأخرة، وأكتمل العقد بتأسيس مجلس الوزراء.

الهوامش

(١) السماري: إبراهيم عبدالله، الملك عبدالعزيز الشخصية والقيادة، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص ٥٣.

(٢) العواجي: إبراهيم محمد، الإبداع في مجال الإدارة المحلية العربية: المفاهيم والتطبيق الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي -بحوث مجموعة-، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص ١٠٢٠.

(٣) حتة: محمد كامل، في أرض المعجزات، دار الكتاب المصري، القاهرة ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، ص٣٧.

(٤) صادق: محمد توفيق، تطور الحكم والإدارة في المملكة العربية السعودية، ط١، مطابع معهد الإدارة، الرياض ١٣٨٥هـ/١٩٦٥، ص٢٢؛ السنيدي: عبدالله راشد، الأجهزة الإدارية والتنظيمية والمؤسسات العامة في المملكة العربية السعودي، ط٦، د.ن، د.م ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص٤٩. ٣٢؛ العواجي: إبراهيم محمد، الإدارة المحلية في عهد الملك عبدالعزيز دراسة تاريخية وتحليلية، المملكة العربية السعودية في مائة عام (بحوث ودراسات)، ج٥، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص٣٨.

(٥) العواجي: إبراهيم، الادارة والأمن اضواء على تجربة الملك عبدالعزيز، الأمن: ملحق أمني ثقافي. ع ٤٨ (شوال ١٤١٩، فبراير ١٩٩٩)، ص ٣٧.

(٦) الشويعر: خولة محمد سعد، وثائق عصر الملك عبدالعزيز المتعلقة بالأمور الداخلية المحفوظة في دارة الملك عبدالعزيز، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ص ٣٢.

(٧) عساف: عبدالمعطي محمد، التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية، دار عالم الكتب، الرياض ١٤١١هـ/١٩٩١م، ص٦٤.

(٨) صادق: تطور الحكم، ص٢٣؛ الجهني: عيد مسعود، مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية بين الشريعة والاتجاهات الدستورية المعاصرة، ط١، مطابع المجد التجارية، الرياض ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ٦١-٦٢؛ المنيع: الجوهرة عبدالرحمن، الرحلات العربية

مصدر من مصادر تاريخ المملكة العربية السعودية في الفترة (١٣٣٨هـ - ١٣٧٣هـ/١٩٢٠م-١٩٥٣م)، د.ن، الرياض ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ص ١٩٩.

(٩) صادق: تطور الحكم، ص٢٢؛ السنيدي: الأجهزة الإدارية، ص٤٩.

(١٠) الزركلي: خير الدين، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز، ج١، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص٣٥٤؛ محمصاني: صبحي، الأوضاع التشريعية في الدّول العربية ماضيها وحاضرها، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص ٣٨٧.

(١١) بشناق: عبدالمعين عثمان، الدليل العام للمملكة العربية السعودية ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م، مؤسسة الدليل العربي السعودي، د.م ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م، ص ١٨٢؛ حتة: في أرض المعجزات،، ص٣٧؛ العقاد: عباس محمود، مع عاهل الجزيرة العربية، ط٢، المكتبة العصرية، بيروت ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، ص٧٢.

(١٢) عبده: إبراهيم، إنسان الجزيرة عرض جديد لسيرة الملك عبدالعزيز آل سعود، مكتبة الآداب بالجماميز، مصر ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، ص١٣٥.

(١٣) محمصاني: الأوضاع التشريعية، ص ٣٨٧.

(١٤) العفنان: سعد خلف، الإدارة في عهد الملك عبدالعزيز، ط١، د.م، حائل ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٨٤.

(١٥) طربين: أحمد سعد الدين، الملك عبدالعزيز شخصيته ومنهجه في الحكم والإدارة، المملكة العربية السعودية في مائة عام (بحوث ودراسات)، ج٣، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص٥٦.

(١٦) باز: أحمد عبدالله، النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، ط٥، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، ص١٤٩.

(١٧) الشويعر: وثائق عصر الملك عبدالعزيز، ص٣١.

(١٨) العثيمين: عبدالله صالح، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج٢، ط١٢، العبيكان، الرياض ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م، ص٣٧٥.

(١٩) العتيبي: إبراهيم، تطور المجالس الإدارية في المملكة العربية السعودية، ج١، المجلة العربية: مجلة شهرية ثقافية مصورة. س ١٨، ع ٢٠٥ (صفر ١٤١٥، يوليو / اغسطس ١٩٩٤)، ص ٢٦.

(٢٠) العتيبي: تطور المجالس الإدارية، ج١،، ص٢٦.

(٢١) باز: أحمد عبدالله، الإدارة في عهد الملك عبدالعزيز: المؤسس العظيم صنع "معجزة فوق الرمال"، رسالة معهد الإدارة: ملحق إعلامي، ع١٧، شوال ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص ٤٢.

(٢٢) باز: الإدارة في عهد الملك عبدالعزيز، ص٤٣.

(٢٣) هيكل: محمد حسين، في منزل الوحي، ط٨، دار المعرفة، مصر ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ١٦٦.

(٢٤) الرويس: قاسم خلف، كتب إلينا من جزيرة العرب، ج١، ط١، دار أهوى للنشر، الدوادمي ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م، ص٢٣.

(٢٥) حمزة: فؤاد، قلب جزيرة العرب، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص٦٤.

(٢٦) حمزة: قلب جزيرة العرب، ص٦٤؛ الرويس: كتب إلينا، ص٢٣.

(٢٧) العواجي: الإبداع في مجال الإدارة، ص ١٠٢١؛ الرشود: عبدالمحسن محمد، الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية خلال مائة عام ١٣١٩-١٤١٩هـ، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م، ص ٧٤-٧٥.

(٢٨) حمزة: فؤاد، البلاد العربية السعودية، ط٢، مكتبة النصر الحديثة، الرياض ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م، ص٨٦.

(٢٩) صادق: تطور الحكم، ص٢٤؛ السنيدي: عبدالله راشد، مراحل تطور تنظيم الإدارة الحكومية في المملكة العربية السعودية ولمحات من إنجازها، ط٥، الناشر المؤلف، الرياض ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص٦٣.

(٣٠) الشعيبي: صالح محمد، ملامح السياسة المالية والإدارية في المملكة العربية السعودية بين النظرية والتطبيق، اط١، مكتبة الخريجي، الرياض ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٤٧؛ المنيع: الرحلات العربية، ص٢٠١.

(٣١) الشعيبي: ملامح السياسة المالية والإدارية، ص٤٧.

(٣٢) آل سعود: فيصل بن مشعل بن سعود، المجالس المفتوحة والمفهوم الإسلامي للحكم في سياسة المملكة العربية السعودية، تقديم سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص١٢.

(٣٣) الشلهوب: عبدالرحمن، النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية بين الشريعة الاسلامية والقانون المقارن، ط١، د.ن، د.م ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص٢٣٣.

(٣٤) العواجي: الإدارة المحلية مرجع سابق، ص ٦٦.

(٣٥) صادق: تطور الحكم، ص٢٤؛ باز: النظام السياسي، ص١٨٦؛ الحديثي: إبراهيم محمد، الوزير والوزارة في التنظيم الإداري السعودي، مجلة كلية القانون الكويتية، س٥، ع ٢، رمضان ١٤٣٨هـ/يونيو ٢٠١٧م، ص٢٨٨.

(٣٦) صادق: تطور الحكم، ص٢٤؛ الجهني: مجلس الوزراء، ص٦٥.

(٣٧) الشعيبي: ملامح السياسة المالية والإدارية، ص٤٧.

(٣٨) الخويطر: عبدالعزيز، أسلوب الملك عبدالعزيز في الإدارة، مجلة الدارة: س١١، ع٤، (رجب ١٤٠٦هـ/مارس١٩٨٦م)، ص ٥٨.

(٣٩) حتة: في أرض المعجزات، ص ٣٧-٣٨.

(٤٠) السلوم: حمد إبراهيم، التطور التنظيمي للأجهزة الحومية، المملكة العربية السعودية في مائة عام (بحوث ودراسات)، ج٥، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص٢٨٩.

(٤١) العواجي: الإدارة المحلية، ص ٥٥.

(٤٢) صادق: تطور الحكم، ص٢٤، خاشقجي: هاني، التنظيم الإداري في المملكة العربية السعودية، ط٢، دار الخريجي، الرياض ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ص١٧٢؛ أبو حميد:

عبدالرحمن إبراهيم، الإدارة العامة وتطبيقاتها في المملكة، ط١، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، ص٨٤؛ الشلهوب: النظام الدستوري، ص١٨٤.

(٤٣) صادق: تطور الحكم، ص ٢٤؛ آل سعود: سلمان سعود عبد العزير، تاريخ الملك سعود الوثيقة والحقيقة، ج١، ط١، دار الساقي، بيروت ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص١١٧.

(٤٤) العثيمين: تاريخ المملكة، ص٢٣٨.

(٤٥) الحجيلان: فيصل، توحيد المملكة وبناؤها في عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله، المملكة العربية السعودية في مائة عام (بحوث ودراسات)، ج٣، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص٦٣٣.

(٤٦) الشهيل: عبدالله بن محمد، فترة تأسيس الدولة السعودية المعاصرة ١٣٣٣-١٣٥١هـ/١٩١٥-١٩٣٢م دراسة تحليلية، د.ن، الرياض ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ٢٠٨؛ السلوم: لطيفة عبدالعزيز، التطورات السياسية والحضارية في الدولة السعودية المعاصرة١٣٤٤هـ/١٩٢٦م -١٣٥١هـ/١٩٣٢م دراسة تاريخية، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ص ٩٨؛ سويد: ياسين، البناء السياسي للمملكة العربية السعودي، المملكة العربية السعودية في مائة عام (بحوث ودراسات)، ج٢، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ٥٤٣.

(٤٧) العفنان: الإدارة في عهد الملك عبدالعزيز، ص٩٤؛ العسكر: عبدالله ناصر، التطور الإداري في المملكة في عهد الملك عبدالعزيز يرحمه الله من شتات القبيلة إلى نظام الدولة الحديثة، ط١، د.ن، الدمام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص١٣.

(٤٨) الشهيل: فترة تأسيس الدولة، ص ٢٠٨.

(٤٩) الشهيل: فترة تأسيس الدولة، ص ٢٠٨؛ العفنان: الإدارة في عهد الملك عبدالعزيز، ص٩٤.

(٥٠) العتيبي: إبراهيم عويض، تنظيمات الدولة في عهد الملك عبد العزيز ١٣٤٣-١٣٧٣ هـ/١٩٢٤-١٩٥٣ م، دراسة تاريخية، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص ١٠١.

(٥١) المانع: المانع: محمد عبدالله: توحيد المملكة العربية السعودية، ط٢، د.ن، د.م ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، ص ٢٢٥.

(٥٢) المانع: توحيد المملكة، ص ٢٢٦.

(٥٣) خميس: عبدالله محمد، لمحات من تاريخ الملك عبدالعزيز؛ ساهم في إعداده و أشرف على طباعته وإخراجه و تنقيحه زياد بن عبدالله بن خميس، د.ن، الرياض ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص٢٤٠.

(٥٤) الرشود: الإدارة المحلية، ص ص٧١-٧٢؛ أبو حميد: الإدارة العامة، ص ٨٤-٨٥؛ عساف: التنظيم الإداري، ص٦٤.

(٥٥) صادق: تطور الحكم، ص٢٥؛ الشعيبي: ملامح السياسة المالية والإدارية، ص٤٨؛ باز: أحمد النظام السياسي، ص١٨٧؛ السنيدي: مراحل تطور تنظيم الإدارة، ص ٦٤؛ أبو حميد: الإدارة العامة، ص ٨٤-٨٥؛ السنيدي: الأجهزة الإدارية، ص٥٠-٥١؛ عساف: التنظيم الإداري، ص٦٤.

(٥٦) صادق: تطور الحكم، ص٢٥.

(٥٧) السلوم: التطور التنظيمي، ص ٢٩١.

(٥٨) طربين: الملك عبدالعزيز شخصيته ومنهجه، ص ٦٢.

(٥٩) صادق: تطور الحكم، ص٢٧؛ العواجي: الإبداع في مجال الإدارة، ص ١٠٢١؛ آل سعود: سلمان سعود عبدالعزيز، تاريخ الملك سعود بن عبدالعزيز ١٣١٩هـ - ١٣٨٩هـ/١٩٠٢م-١٩٦٩م الوثيقة والحقيقة، ج٢، ط١، دار الساقي، بيروت ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٣٣.

(٦٠) صادق: تطور الحكم، ص٢٧؛ آل سعود: الوثيقة والحقيقة، ج٢، ص ٣٣-٣٤.

(٦١) صادق: تطور الحكم، ص٢٧؛ فاسيلييف: تاريخ العربية السعودية، ص٣٥١؛ الحارثي: فهد العرابي، البنية التنظيمية والإدارية في المملكة العربية السعودية، عالم الاقتصاد. س٨، ع٩٠، (ربيع الأول/ربيع الثاني ١٤٢٠هـ، يوليو ١٩٩٩م)، ص ١٤-١٨.

(٦٢) مصطفى: محمد شفيق، في قلب نجد والحجاز، مطبعة المنار، مصر ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م، ص ٥٠.

(٦٣) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص٧٠.

(٦٤) العواجي: الإدارة المحلية، ص ٣٩.

(٦٥) آل سعود: فيصل بن مشعل بن سعود، التطور السياسي في المملكة العربية السعودية وتقييم لمجلس الشورى، ط١، المؤلف، الرياض ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ١٨٦-١٨٧.

(٦٦) وهبة: حافظ، خمسون عاما في جزيرة العرب، الأهلية للنشر، الكويت ١٤٤٠هـ/٢٠١٩م، ص٦٩؛ المختار: صلاح الدين، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج٢، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، ص٣٤٦.

(٦٧) القحطاني: منى قائد، التنظيمات الداخلية في مكة المكرمة بعد دخول الملك عبدالعزيز آل سعود ١٣٤٣-١٣٥١هـ/ ١٩٢٤-١٩٣٢م، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦، ص٧٦.

(٦٨) القحطاني: التنظيمات الداخلية، ص٩٦؛ أم القرى، "تنظيم مصالح الحكومة" س٢، ع٨٨ (١١صفر ١٣٤٥هـ/٢٠ أغسطس ١٩٢٦) ص٣.

(٦٩) موسى: صافي إمام، تجربة المملكة العربية السعودية في الإصلاح الإداري وإعادة التنظيم، ط١، دار العلوم، الرياض ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ص١٤٣؛ باز: النظام السياسي، ص١٨٧.

(٧٠) موسى: تجربة المملكة العربية، ص١٤٢.

(٧١) حمزة: البلاد العربية، ص ٩٨.

(٧٢) صادق: تطور الحكم، ص٢٧؛ الطريف: عدنان. الإدارة في عهد الملك عبد العزيز: المشاركة والاستشارة ميزتان اساسيتان لتأسيس الإدارة الحديثة، مجلة الصقور: مجلة دورية. س ٢٢، ع ٤١ (شعبان ١٤١٩، ديسمبر ١٩٩٨)، ص ٥١.

(٧٣) باز: النظام السياسي، ص٢١١.

(٧٤) بشناق: الدليل العام، ص ١٤٠.

(٧٥) صادق: تطور الحكم، ص ٢٨؛ الزامل: أصدق البنود، ص ١٧٦؛؛ الشعيبي: ملامح السياسة المالية والإدارية، ص٦٣؛ باز: النظام السياسي، ص١٨٩؛ الرشود: الإدارة المحلية، ص ٧٥.

(٧٦) وهبة: خمسون عاما، ص٧٠؛ الشعيبي: ملامح السياسة المالية والإدارية، ص٦٣؛ الحارثي: البنية التنظيمية والإدارية، ص ١٤-١٨.

(٧٧) صادق: تطور الحكم، ص٢٨؛ الرشود: الإدارة المحلية، ص ٧٥.

(٧٨) العتيبي: تطور المجالس الإدارية، ج١، ص ٢٦-٢٧؛ الزهراني: مسيرة الشورى، ص ١٤.

(٧٩) حمزة: البلاد العربية، ص ٩٩؛ الزامل: أصدق البنود، ص ١٧١.

(٨٠) حمزة: البلاد العربية، ص ١٠٠؛ الريحاني: امين، تاريخ نجد الحديث: سيرة عبدالعزيز عبدالرحمن آل فيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، ط٦، دار الجيل، بيروت ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، ص٣٧٦؛ المختار: تاريخ المملكة، ص٣٤٦؛ باز: النظام السياسي، ص ١٨٩-١٩٠؛ الزامل: أصدق البنود، ص ١٧٥.

(٨١) الزامل: أصدق البنود، ص ١٧٦-١٧٧.

(٨٢) صادق: تطور الحكم، ص ٢٨؛ حمزة: فؤاد، البلاد العربية، ص ١٠١؛ الجهني: مجلس الوزراء، ص٦٦.

(٨٣) حمزة: البلاد العربية، ص ٩٨-١٠١؛ الرشود: الإدارة المحلية، ص ٧٣-٧٤.

(٨٤) العتيبي: تطور المجالس الإدارية، ج١، ص ٢٧؛ إدارة معلومات مجلس الشورى: الشورى في الإسلام (ممارسة نيابية) تجربة المملكة العربية السعودية، ط١، مجلس الشورى، الرياض ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ص٧؛ الحنفي: عبدالله الغازي المكي، إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام مع تعليقه المسمى بإتمام الكلام، دراسة وتحقيق عبدالملك عبدالله دهش، ج٥، ط١، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ص ٧٧-٧٨.

(٨٥) مجلس الشورى: الشورى في الإسلام، ص٧.

(٨٦) صادق: تطور الحكم، ص٢٨؛ ا العتيبي: تطور المجالس الإدارية، ج١، ص ٢٧؛ الحنفي: إفادة الأنام، ج٥، ص ٧٩؛ القحطاني: التنظيمات الداخلية، ص٩٢؛ وقد ذكر في أم القرى أن نتائج الانتخاب كانت كالتالي: (انتخب الشيخ المرزوقي قاضي مكة في تلك الفترة رئيساً، والشيخ عبدالقادر الشلبي نائباً للرئيس، ومحمد سرور صبان أمين للسر). أم القرى، "افتتاح المجلس الجديد" س١، ع٣٢ (١٦ محرم ١٣٤٤ه/٨ أغسطس ١٩٢٥م) ص٣.

(٨٧) مجلس الشورى: الشورى في الإسلام، ص٨.

(٨٨) العواجي: الإدارة المحلية، ص٦٣.

(٨٩) القحطاني: التنظيمات الداخلية، ص٩٦.

(٩٠) قناديلي: جواهر أحمد، الادارة في عهد الملك عبدالعزيز، أحوال المعرفة: نشرة فصلية ثقافية جامعة. س ٣، ع ١٢ (المحرم ١٤٢٠، ابريل ١٩٩٩)، ص ٤٩.

(٩١) عسة: أحمد، معجزة فوق الرمال، ط٢، المطابع الأهلية اللبنانية، لبنان ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، ص١٠٢؛ الاحيدب: عبدالعزيز محمد، من حياة الملك عبدالعزيز،ط٢، مطابع الاشعاع، الرياض ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ص ١٨٣-١٨٤؛ الزامل: أصدق البنود، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٩٢) اعسة: معجزة فوق الرمال، ص١٠٢؛ المختار: تاريخ المملكة، ص ٣٨٧-٣٨٩.

(٩٣) الخطيب: عبدالحميد، الإمام العادل عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، ج١، تعليق فهد عبدالله السماري، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام، الرياض ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ٢٣١.

(٩٤) الزركلي: شبه الجزيرة، ج٢، ص٥٦٩.

(٩٥) الشهيل: فترة تأسيس الدولة، ص٢٠٢.

(٩٦) درويش: مديحة أحمد، تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، دار الشروق، جدة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م،ص ١٥٥.

(٩٧) صادق: تطور الحكم، ص ٣٠؛ الحارثي: البنية التنظيمية والإدارية، ص ١٤-١٨؛ خاشقجي: التنظيم الإداري، ص١٧٤؛ آل سعود: سعود عبدالله محمد، الإدارة العامة في المملكة العربية السعدية، ط١، د.ن، الرياض ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص٧.

(٩٨) العسكر: التطور الإداري، ص١٧؛ خميس: لمحات من تاريخ الملك عبدالعزيز، ص٢١٨.

(٩٩) الزامل: أصدق البنود ص ٢٠٧.

(١٠٠) عبده: إنسان الجزيرة، ص٢١٣-٢١٤؛ المختار: تاريخ المملكة، ص٣٩٠ ؛ عطار: أحمد عبدالغفور، صقر الجزيرة، ج٤، ط٣، د ن، مكة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، ص ٨٩٣-٨٩٤؛ الزامل: أصدق البنود، ص ٢٠٧؛ الاحيدب: من حياة الملك عبدالعزيز، ص١٨٦.

(١٠١) باز: النظام السياسي، ص١٩٢.

(١٠٢) الشهيل: فترة تأسيس الدولة، ص ٢٠٤؛ الخطيب: الإمام العادل، ٢٣١، ص٢٤٢.

(١٠٣) الزركلي: خير الدين، الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز، ط١١، دار العلم للملايين، بيروت ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص٩٢؛ العجلاني: مُنير، تاريخ مملكة في سيرة زعيم فيصل ملك المملكة العربية السعودية وإمام المسلمين، ط١، د.ن، د.م ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م، ص١٣٣؛ حتة: في أرض المعجزات، ص ٣٧-٣٨؛ حنفي: محمد أحمد، الملك عبدالعزيز وتنظيم المملكة، مجلة الدارة، س٢، ع٢، (رجب ١٣٩٦هـ/يوليو ١٩٧٦م) ص ١٦٣؛ العتيبي تنظيمات الدولة، ص ٧٦؛ خميس: لمحات من تاريخ الملك عبدالعزيز، ص٢١٦؛ الحنفي: إفادة الأنام، ج٥، ص١٢٠؛ الحجيلان: توحيد المملكة، ص ٦٢٨-٦٢٩.

(١٠٤) طربين: الملك عبدالعزيز شخصيته ومنهجه، ص ٦٣.

(١٠٥) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص٧٧.

(١٠٦) المنيع: الرحلات العربية، ص ٢٠٣؛ السلوم: التطورات السياسية والحضارية، ص ١٠٣.

(١٠٧) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص٧٧؛ طربين: الملك عبدالعزيز شخصيته ومنهجه، ص ٦٣.

(١٠٨) هذه المواد تم ذكرها في وثيقة موجودة في ملاحق العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ٤١٥-٤١٨.

(١٠٩) باز: النظام السياسي، ص١٦٠-١٦١.

(١١٠) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص٧٧؛ طربين: الملك عبدالعزيز شخصيته ومنهجه، ص ٦٣.

(١١١) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص٧٧.

(١١٢) باز: النظام السياسي، ص١٦١.

(١١٣) صادق: تطور الحكم، ص٣١؛ خاشقجي: التنظيم الإداري، ص١٧٤؛ آل سعود: الإدارة العامة، ص٧؛ الرشود: الإدارة المحلية، ص ٧٩.

(١١٤) الزركلي: شبه الجزيرة، ج١، ص٣٥٣؛ حنفي: الملك عبدالعزيز وتنظيم المملكة، ص ١٦٢.

(١١٥) عساف: التنظيم الإداري، ص٦٦.

(١١٦) نشرت التعليمات في أم القرى، "التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية" س٢، ع٩٠ (٢٥ صفر ١٣٤٥هـ/ ٣ سبتمبر ١٩٢٦م) ص٣؛ أم القرى، "التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية"، س٢، ع٩١ (٣ ربيع الأول ١٣٤٥هـ/١٠سبتمبر ١٩٢٦م) ص ٣-٤.

(١١٧) صادق: تطور الحكم، ص ٣١-٣٤؛ أبو حميد: الإدارة العامة، ص ٨٥-٨٦؛ السنيدي: مراحل تطور تنظيم الإدارة، ص ٦٦؛ الرشود: الإدارة المحلية، ص ٧٩-٨٠؛ الحارثي: البنية التنظيمية والإدارية، ص ١٤.

(١١٨) ساعاتي: أمين، الإدارة المحلية ودورها في التنمية المحلية بالمملكة العربية السعودية، د.ن، د.م ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، ص ٣٧.

(١١٩) الرشود: الإدارة المحلية في المملكة، ص ٨٢؛ عساف: التنظيم الإداري، ص٦٩؛ آل سعود: الإدارة العامة، ص ٩.

(١٢٠) خاشقجي: التنظيم الإداري، ص ١٧٦؛ القحطاني: التنظيمات الداخلية، ص٩٨.

(١٢١) العجلاني: تاريخ مملكة، ص١٣٦.

(١٢٢) العواجي: الإدارة المحلية، ص ٤٢؛ ساعاتي: الإدارة المحلية، ص ٣٩.

(١٢٣) الشلهوب: النظام الدستوري، ص١٩١.

(١٢٤) الحديثي: إبراهيم محمد، تعديل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، س ٢٧، ع٥٥، (رمضان ١٤٣٤هـ/ يوليو ٢٠١٣م)، ص٢٢.

(١٢٥) حمزة: فؤاد، البلاد العربية، ص ٨٨؛ العتيبي تنظيمات الدولة ص ٨٣؛ الرشود: الإدارة المحلية، ص ٨٨-٨٩؛ وعن التعديلات التي أجريت على التعليمات الأساسية أنظر فؤاد حمزة، البلاد العربية، ص ٨٩-٩١.

(١٢٦) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ٧٩-٨٠.

(١٢٧) باز: أحمد عبدالله، مجلس الوكلاء في المملكة العربية السعودية (١٣٥٠-١٣٧٣هـ/١٩٣١-١٩٥٣م)، الإدارة العامة، س٤٠، ع١، (محرم ١٤٢١هـ/أبريل ٢٠٠٠م)، ص٥٧.

(١٢٨) باز: النظام السياسي، ص١٩٢؛ باز: مجلس الوكلاء، ص٥٧.

(١٢٩) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ٨٩؛ مادة ٧ من التعليمات الأساسية.

(١٣٠) السلوم: التطورات السياسية والحضارية، ص١٠٥.

(١٣١) باز: أحمد عبدالله، التشكيلات الوزارية لمجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية (١٣٧٣-١٤١٦هـ/١٩٥٣-١٩٩٥م)، التعاون، كلية الملك فهد الأمنية، س١٣، ع ٤٧، (ذو القعدة ١٤١٨ - مارس ١٩٩٨)، ص ١٩.

(١٣٢) المواد ٥، ٦، ٧، ٨ من التعليمات الأساسية.

(١٣٣) باز: التشكيلات الوزارية، ص ١٩. المواد ٧-٨ من التعليمات الأساسية.

(١٣٤) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ٨٩.

(١٣٥) هما خالد القرني معاوناً أول، والشيخ ياسين الرواف معاوناً ثانياً. وثيقة محفوظة في معهد الإدارة العامة مركز المعلومات والوثائق رقم ٢٧/١٣/١، أمر ملكي.

(١٣٦) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ٩٠-٩١؛ باز: مجلس الوكلاء، ص٥٨.

(١٣٧) أم القرى، "في مقام النيابة العامة" س٧، ع ٣٤٣، في (٢٤ صفر١٣٥٠هـ-١٠/يوليو١٩٣٢م)، ص٢.

(١٣٨) صادق: تطور الحكم، ص٤٢؛ باز: التشكيلات الوزارية، ص ١٩؛ البهكلي: علي محمد، مجلس الوكلاء، من بحوث المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبدالعزيز ابن عبدالرحمن آل سعود (في الفترة ما بين ١٩-٢٣ من ربيع الأول ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، م٢، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ص ١٢.

(١٣٩) صادق: تطور الحكم، ص٨٥؛ العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ٩٢؛ ذُكر إلغاء وزارة الداخلية ودمج أعمالها بالنيابة في وثيقة محفوظة في دارة الملك عبدالعزيز برقم ٩٠٣٦، "بخصوص ضم وزارة الداخلية إلى النيابة"، جهة الإصدار خالد بن عبدالعزيز، الصادر إليه أمير الوجه، المؤرخة في ١٣٥٣/٣/١٠ه.

(١٤٠) قد استنتج باز أن المقصود بإلغائها هو حصر اختصاصاتها في الإشراف على سير الأعمال بالأجهزة الحكومية والتنسيق فيما بينها وذلك بجانب عملها الأساسي كديوان للنائب العام، أما رسم السياسة العامة للحكومة فمن اختصاص مجلس الوكلاء كما نص عليه نظامه، باز، مجلس الوكلاء، ص٥٩.

(١٤١) باز، مجلس الوكلاء، ص٥٩.

(١٤٢) باز: النظام السياسي، ص١٩٣.

(١٤٣) نشر خبر تأسيس هذه اللجنة في أم القرى، " لجنة التفتيش والاصلاح" س٣، ع ١٣٣، (١محرم ١٣٤٦هـ/ ١ يوليه١٩٢٧م)، ص٢.

(١٤٤) صادق: تطور الحكم، ص ٣٤؛ السلوم: التطورات السياسية والحضارية، ص١٠٥؛ قناديلي: الادارة في عهد الملك عبدالعزيز، ص ٤٨.

(١٤٥) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص٨٥؛ طربين: الملك عبدالعزيز شخصيته ومنهجه، ص ٦٦.

(١٤٦) موسى: تجربة المملكة، ص١٠.

(١٤٧) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص٨٨؛ طربين: الملك عبدالعزيز شخصيته ومنهجه، ص ٦٦.

(١٤٨) صادق: تطور الحكم، ص ٣٥؛ العتيبي: تنظيمات الدولة، ص٨٦؛ العسكر: التطور الإداري، ص١٩؛ الجهني: مجلس الوزراء، ص ٧٩-٨٠.

(١٤٩) صادق: تطور الحكم، ص ٤٠؛ العتيبي: تنظيمات الدولة، ص٨٦؛ أم القرى، "المجلس التنفيذي" س٣، ع ١٣٩، (١٤ صفر ١٣٤٦هـ/ ١٢ أغسطس ١٩٢٧م)، ص٢.

(١٥٠) آل عمران، الآية ١٥٩.

(١٥١) الشورى، الآية ٣٨.

(١٥٢) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ١٠١.

(١٥٣) أبو عليه: عبدالفتاح حسن، تاريخ الدولة السعودية في أدوارها الثلاثة، دار المريخ، الرياض ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م، ص ١٦٢.

(١٥٤) الحقيل: عبدالله حمد، توحيد المملكة العربية السعودية وأثره في النهضة العلمية والاجتماعية، ط٢، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ص١٢٧.

(١٥٥) أبو عليه: تاريخ الدولة السعودية، ص ١٦٢؛ العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ١٠٢.

(١٥٦) حمزة: البلاد العربية، ص١٠٢؛ حنفي: الملك عبدالعزيز وتنظيم المملكة، ص ١٦٢؛ آل سعود: التطور السياسي، ص ١٨٧؛ أم القرى، مجلس الشورى"، س٢، ع٨٦ (٢٧ محرم ١٣٤٥هـ/١٦ أغسطس ١٩٢٦م)، ص ٢.

(١٥٧) صادق: تطور الحكم، ص ٣٥؛ محمصاني: الأوضاع التشريعية، ص ٣٨٨؛ سويد: البناء السياسي، ٥٣٨.

(١٥٨) أم القرى، "بلاغ رسمي" س٣، ع١٣٤ (٨ محرم ١٣٤٦هـ/٨ يوليو ١٩٢٧م)، ص ٢.

(١٥٩) صادق: تطور الحكم، ص ٣٥؛ حمزة: فؤاد، البلاد العربية، ص١٠٢؛ العسكر: التطور الإداري، ص٢٠.

(١٦٠) صادق: تطور الحكم، ص ٣٥؛ العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ١٠٣؛ الزهراني: مسيرة الشورى، ص٢٦؛ القحطاني: التنظيمات الداخلية، ص١٠٠.

(١٦١) سويد: البناء السياسي، ص ٥٣٨؛ في تفصيل النظام راجع: أم القرى، "نظام مجلس الشورى " س٣، ع١٣٥(١٥ محرم ١٣٤٦هـ/١٥ يوليو ١٩٢٧م)، ص٢-٣.

(١٦٢) صادق: تطور الحكم، ص ٣٦؛ الجهني: مجلس الوزراء، ص٨٢؛ العتيبي: تنظيمات الدولة، ص١٠٥.

(١٦٣) صادق: تطور الحكم، ص٣٨؛ السنيدي: مراحل تطور تنظيم الإدارة، ص ٦٧.

(١٦٤) حنفي: الملك عبدالعزيز وتنظيم المملكة، ص ١٦٢.

(١٦٥) البهكلي: مجلس الوكلاء، ص١١؛ باز: التشكيلات الوزارية، ص ١٩-٢٠.

(١٦٦) باز: التشكيلات الوزارية، ص ١٩-٢٠.

(١٦٧) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ٩٣؛ الشلهوب: النظام الدستوري، ص١٩٠-١٩١؛ باز: النظام السياسي، ص٢٨٩؛ الرشود: الإدارة المحلية، ص ٨٧.

(١٦٨) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ٩٣.

(١٦٩) العسكر: التطور الإداري، ص٢٢؛ الشلهوب: النظام الدستوري، ص١٩٠-١٩١؛ الشبيلي: عبدالرحمن، في السعودية كان مجلس الوكلاء نواة السلطة التنفيذية، مجلة الشورى، س١٣، ع ١٢٨، (ذو القعدة ١٤٣٢هـ/أكتوبر ٢٠١١)، ص٢٢.

(١٧٠) باز: النظام السياسي، ص٢٩٠.

(١٧١) البهكلي: مجلس الوكلاء، ص ١٤.

(١٧٢) صادق: تطور الحكم، ص٤٧؛ البهكلي: مجلس الوكلاء، ص ١٤؛ الرشيدي: ممدوح تبروك مبروك، مجلس الوكلاء في عهد الملك عبدالعزيز ١٣٥٠-١٣٧٣ه/١٩٣١-١٩٥٣م، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، ١٤٤٢ه/٢٠٢١م، ص٤٦.

(١٧٣) البهكلي: مجلس الوكلاء، ص ١٩-٢٠؛ العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ٩٨.

(١٧٤) صادق: تطور الحكم، ص٤٧؛ الجهني: مجلس الوزراء، ص ٨٤؛ طربين: الملك عبدالعزيز شخصيته ومنهجه، ص ٦٨.

(١٧٥) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ١٠٠؛ طربين: الملك عبدالعزيز شخصيته ومنهجه، ص٦٨-٦٩.

(١٧٦) في هذه الدراسة إطلاق كلمة " المملكة العربية السعودية " تعني أي مرحلة من المراحل التي مرت بها الدولة السعودية في عهد الملك عبدالعزيز بغض النظر عن الاسم السائد

حينها. كما أن القاب ومسميات الملك عبد العزيز تعددت تبعاً لتطور كل مرحلة لذا سنعتمد لقب الملك عبد العزيز وهو اللقب الأخير.

(١٧٧) أبو عليه: تاريخ الدولة السعودية، ص ١٣٣؛ الطريف: الإدارة في عهد الملك عبدالعزيز، ص ٥٠.

(١٧٨) العتيبي: تنظيمات الدولة، ص ٥٩-٦٠.

(١٧٩) عن تكوين فكرة تحويل اسم المملكة والاجتماعات التي عقدت، أنظر: أم القرى "تحويل اسم مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها"، س٩، ع ٤٠٦، (٢٢ جمادى الأولى١٣٥١هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م)، ص١.

(١٨٠) حمزة: البلاد العربية، السعودية، ص ٨٦؛ المختار: تاريخ المملكة، ص ٤٥٨-٤٥٩؛ عطار: صقر الجزيرة، ج٥، ص ١٠٦٥-١٠٦٦؛ السنيدي: مراحل تطور تنظيم الإدارة، ص ٧٠-٧١؛ هذلول: سعود، تاريخ ملوك آل سعود، ط١، مطابع الرياض، الرياض ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ٢١٧.

(١٨١) السلوم: التطور التنظيمي، ص ٢٨٩؛ السلوم: يوسف إبراهيم، النظام الاداري في المملكة العربية السعودية، ط١، مطبعة وزارة الاعلام، مصر ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص١١.

(١٨٢) السلوم: التطورات السياسية والحضارية، ص١١١؛ العفنان: الإدارة في عهد الملك عبدالعزيز، ص١٠٧؛ الشعيبي: ملامح السياسة المالية والإدارية، ص. ص ٦٠-٦١.

(١٨٣) هيكل: في منزل الوحي، ص ١٦٦.

(١٨٤) باز: مجلس الوكلاء، ص٦٩؛ المطيري: ثامر ملوح، أساسيات الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، ط١، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٢٣.

(١٨٥) حنفي: الملك عبدالعزيز وتنظيم المملكة، ص ١٦٣؛ المطيري: أساسيات الإدارة العامة، ص٢٣.

(١٨٦) المطيري: أساسيات الإدارة العامة، ص٢٣؛ السلوم: النظام الإداري، ص١١.

(١٨٧) باز: النظام السياسي، ص٢٩٤.

(١٨٨) مرسوم رقم ٤٢٨٨/١/٢٠/٥ وتاريخ ١٣٧٣/٢/١هـ، وثيقة محفوظة في معهد الإدارة العامة مركز الوثائق رقم ٤٣٤٥٦.

(١٨٩) باز: النظام السياسي، ص٢٩٤؛ باز: التشكيلات الوزارية، ص ٢٠.

(١٩٠) باز: النظام السياسي، ص ١٩٥-١٩٦.

(١٩١) العتيبي: الإدارة في عهد الملك عبدالعزيز، ص ٤١.